الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف– المسيلة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الرقابة الداخلية في البنوك التجارية

دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة

- بدر-

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر (أكاديمي)

تخصص: بنوك

من إعداد الطالب: عزاز عمار

أمام لجنة المناقشة المكونة من :

الاسم واللقب	الجامعة	الصفة
أ/بدار عاشور	جامعة المسيلة	رئيسا
أ/حجار مبروكة	جامعة المسيلة	مشرفا
أ/زروخي صباح	جامعة المسيلة	مناقشا

السنة الجامعية: 2014–2015

اللهم إني عبدك ابن عبدك ابن أمتك ناصيتي بيدك ، ماض في حكمك ، عدل في قضاؤك ،أسألك بكل اسم هو لك ،سميت به نفسك ،أو أنزلته في كتابك أو علمته أحدا من خلقك ، أن تجعل القران ربيع قلبي ونور صدري وجلاء حزني وذهاب همي .

نحمد الله سبحانه وتعالى على إنجاز هذا العمل ، ونسأله أن يجعله صدقة جارية وأن يجعل فيه ما هو لصالح الأمة.

أتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ المشرف أستاذتي المحترمة : "حجار مبروكة " لما منحته لي من وقت وجهد وتوجيه وإرشاد ، كما أتقدم بالشكر إلى كل الأستاذ ة ،و أخص بالشكر السادة أعضاء المناقشة لإثراء هذه الدراسة بالملاحظات القيمة والبناءة ، وإلى كل من ساهموا في إنجاز هذا العمل من قريب أو بعيد .

عزاز عمار

إهداء

أهدي ثمرة جهدي وعملي هذا

إلى من جعل الله الجنة تحت قدميها واقترن رضاها برضي الرحمان وارتبطت طاعتها بطاعة الخالق

والدتي حفظها الله وبارك في عمرها

إلى من يسر لي طريق العلم وعلمني حب العمل والصبر والمثابرة

والدي حفظه الله وبارك في عمره

إلى أحب الناس على قلبي

إخوتي وأولاد إخوتي حفظهم الله

إلى من ساعدني بالقول والفعل وكان سندا لي في إنجاز هذا العمل

_ إلى أغلى أصدقائي أهدي عملي هذا

عـــزاز عـــــمار

الفهرس العام

فهرس المحتويات..... **I-V**

الإهداء والتشكرات

فهرس المحتويات

فهرس الجداول والأشكال

مقدمة .....أ – ج

الفصل الأول: الإطار النظري للرقابة الداخلية

تمهيد 05

المبحث الأول: مفاهيم حول الرقابة والرقابة الداخلية **06**

المطلب الأول: ماهية الرقابة.....**06**

الفرع الأول : تعريف الرقابة 06

الفرع الثاني : انواع الرقابة 07

الفرع الثالث: أهداف الرقابة 09

الفرع الرابع :خصائص الرقابة الإدارية 09

المطلب الثاني : الرقابة الداخلية 10

الفرع الأول: تعريف الرقابة الداخلية.....10

الفرع الثاني: أهداف النظام الرقابة الداخلية.....11

المطلب الثالث : انواع الرقابة الداخلية وأدواتها **12**

الفرع الأول: أنواع الرقابة الداخلية.....12

الفرع الثاني: أدوات الرقابة الداخلية.....15

المبحث الثاني: علاقة نظام الرقابة الداخلية بالمراجعة الداخلية و الخارجية **17**

المطلب الأول : ماهية المراجعة الداخلية **17**

الفرع الأول: تعريف المراجعة الداخلية.....17

الفرع الثاني:أهمية المراجعة الداخلية 18

المطلب الثاني: ماهية المراجعة الخارجية.....19

الفرع الأول: تعريف المراجعة الخارجية 19

الفرع الثاني:أهمية المراجعة الخارجية 20

الفرع الثالث :أهداف المراجعة الخارجية.....21

المطلب الثالث : علاقة الرقابة الداخلية بالمراجعة الداخلية والخارجية 23

الفرع الأول: علاقة نظام الرقابة الداخلية بالمراجعة الداخلية 23

الفرع الثاني: علاقة الرقابة الداخلية بالمراجعة الخارجية 24

خلاصة:.....25

الفصل الثاني: دور نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية

تمهيد:.....27

المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية 28

المطلب الأول : مفهوم وأنواع البنوك 28

الفرع الأول :تعريف البنك.....28

الفرع الثاني: أنواع البنوك 29

المطلب الثاني:وظائف وخدمات البنوك 34

المطلب الثالث : مفهوم وخصائص البنوك التجارية.....35

الفرع الأول : مفهوم البنوك التجارية.....35

الفرع الثاني : خصائص البنوك التجارية.....35

المبحث الثاني: الرقابة الداخلية على الأداء في البنوك.....37

المطلب الأول :الإجراءات الإدارية والتنظيمية.....37

الفرع الأول:الإجراءات الخاصة بالأداء الإداري.....37

الفرع الثاني :الإجراءات الخاصة بالجانب التطبيقي.....42

المطلب الثاني :إجراءات تخص العمل المحاسبي في البنوك.....43

الفرع الأول :خصائص العمل المحاسبي في البنوك.....43

الفرع الثاني :إجراءات العمل المحاسبي في البنوك 45

المطلب الثالث :الاجراءات الرقابية الداخلية في البنوك التجارية 48

الفرع الأول :التأمين على ممتلكات البنك.....48

الفرع الثاني:التأمين ضد خيانة الأمانة 49

الفرع الثالث:اعتماد رقابة مزدوجة.....49

الفرع الرابع: إدخال الإعلام الآلي.....50

المطلب الرابع :خطوات الرقابة الداخلية على الأداء.....51

الفرع الأول :عناصر تقييم القسم الإداري.....51

الفرع الثاني:أدوات الرقابة المحاسبية.....54

الفرع الثالث :الأدوات الرئيسية لتحليل المعلومات المالية.....56

المبحث الثالث:علاقة الرقابة الداخلية بالبنوك التجارية 58

المطلب الأول : مقومات الرقابة الداخلية 58

المطلب الثاني : أساليب وطرق تقييم نظام الرقابة الداخلية 59

الفرع الأول: أساليب نظام الرقابة الداخلية 59

الفرع الثاني: طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية 61

خلاصة:.....64

الفصل الثالث: دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية (بدر) وكالة المسيلة

تمهيد: 66

المبحث الأول : لمحة تاريخية عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....67

المطلب الأول : نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....67

المطلب الثاني : تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية 69

المطلب الثالث: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية.....71

المطلب الرابع: الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية–وكالة المسيلة.....72

الفرع الأول: نشأة وكالة المسيلة.....72

الفرع الثاني: شرح الهيكل التنظيمي.....73

المبحث الثاني :الرقابة الداخلية في البنوك التجارية.....78

المطلب الأول :أجهزة الرقابة الداخلية.....78

الفرع الأول:هيئة التداول (أو مجلس الإدارة).....78

الفرع الثاني:لجنة المراجعة (أو لجنة التدقيق).....79

الفرع الثالث: الجهاز التنفيذي.....80

الفرع الرابع:دائرة العمليات والوظائف.....80

الفرع الخامس:مسؤول المراجعة الداخلية.....81

المطلب الثاني :تنظيم الرقابة الداخلية.....81

الفرع الأول: رقابة من المستوى الأول أو (رقابة مستمرة).....**81**

الفرع الثاني: رقابة من المستوى الثاني أو (رقابة دورية) **82**

المطلب الثالث: المطابقة بين أنظمة الرقابة الداخلية في النظام رقم03-02 والأنظمة المعتمدة في الوكالة المستقبلة.....83

المطلب الرابع: تنفيذ الرقابة علي عمليات الصندوق.....86

الفرع الأول: الإيداع النقدي.....87

الفرع الثاني: السحب النقدي.....88

المطلب الخامس:تقيم نظام الرقابة الداخلية للوكالة.....89

الفرع الأول: مواطن القوة.....90

الفرع الثاني: مواطن الضعف.....90

خـلاصة.....92

الخاتمة العامة 94

قائم المراجع والمصادر.....99

الملاحق

1- الجدوال	ص
الجدول رقم(01): جدول يمثل الوكالات التابعة لولاية المسيلة	73
الجدول رقم(02): مطابقة بين أنطمة الرقابة الداخلية في النظام رقم02-03 والأنظمة المعتمدة في الوكالة	83
2- الأشكال	ص
الشكل رقم(01): يوضح أنواع البنوك	33
الشكل رقم(02): الهيكل التنظيمي لوكالة بدر المسيلة	77

لقد كان للتحولات السياسية والاجتماعية وخاصة الاقتصادية التي شهدها العالم خلال القرن الماضي آثار مباشرة على المحيط الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات المالية والمؤسسات الاقتصادية والذي شهد بدوره تطورا ملحوظا خاصة بعد الأزمة المالية لسنة 1929م وتغير نظرة المتعاملين مع الأسواق المالية والمؤسسات الممثلة بها ومحاولة هذه الأخيرة إعطاء المزيد من الضمانات لمتعامليها.

يتطلب هذا النهج الجديد من المؤسسة الاقتصادية التكيف مع الظروف بغية ضمان الفعالية والصرامة حتى تضمن لنفسها البقاء في هذا المحيط الذي تطبعه المخاطرة الشديدة والخوف من المستقبل نتيجة الانفتاح على المحيط الخارجي في ظل هذه الظروف لابد من توافر معلومات محاسبية ومالية واقتصادية التي تفي باحتياجات مختلف الأطراف التي لها مصالح في المؤسسة سواء كانت داخلية (الإدارة، نقابة وعمال) أو خارجية(مساهمين، إدارة الضرائب، وغيرها).

تعتبر البنوك التجارية من أهم المؤسسات التي ترتكز عليها اقتصاديات الدول باعتبار البنك الوحدة الفعالة لتنمية وتطوير الاقتصاد , ومن خلال تحقيق أهداف معينة عن طريق تطوير أساليب وإجراءات العمليات البنكية وذلك باستخدام الموارد المالية وكذا البشرية , ومن ثم استمرار حياة البنك مدة أطول وبطرق أنجع ، وذلك بإيجاد أنظمة وطرق تساعد على استمرارية البنك والتصدي للأخطار وحتى تفاديها ومن بينها الرقابة الداخلية التي تعتبر من أهم المواضيع الجديدة ذات الأهمية من اجل التسيير الجيد للبنوك.

حيث تعد الرقابة الداخلية أداة لتحسين أداء البنوك التجارية وكذا تحسين مردوديتها كما تكمن الأهمية في اكتشاف المخاطر ومواطن الضعف وبالتالي التعرف على أسبابها ومحاولة القضاء عليها حتى لا تعيق نشاط البنوك وذلك بإتباع إجراءات واختيارات مناسبة.

01- الإشكالية :

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

-كيف يمكن للرقابة الداخلية في البنوك التجارية تحقيق التسيير الفعال و التصدي للأخطار ؟

ومن هذه الإشكالية تفرعت لدينا الأسئلة التالية:

- ماهو نظام الرقابة الداخلية في البنوك التجارية ؟
- ما هي العلاقة بين الرقابة الداخلية والمراجعة ؟
- ماهي أهم المقومات والخصائص التي يرتكز عليهانظام الرقابة الداخلية؟
- ما هي الأساليب المتبعة للرقابة الداخلية داخل البنوك التجارية ؟
- كيف يمكن للرقابة الداخلية اكتشاف المخاطر البنكية ؟

02- الفرضيات

إنالرقابة الداخلية من الأساليب الفعالة في تسير البنوك

- إن الرقابة الداخلية تساهم في اكتشاف مختلف الثغرات الإدارية والمحاسبية و تفاديالأخطار مستقبلا.
- إن استخدام الرقابة الداخلية يؤدي إلى اتخاذ قرارات سليمة.

-يلعبنظامالرقابةالداخليةدورافعالافيتقييمالأداءفيالبنوكوالمؤسساتالمالية.

03- أهداف البحث:

من أهم أهداف البحث نذكر:

- تسليط الضوء على بعض المفاهيم المتعلقة بالرقابة الداخلية.

-إظهار دور الرقابة الداخلية في تحسين أداء البنوك التجارية وتحسين مردوديتها.- اكتشاف المخاطر ومواطن الضعف وبالتالي التعرف على أسبابها ومحاولة القضاءعليها.

– ضرورة الاهتمام بهذه الوظيفة في مؤسساتنا و العمل على تطويرها من خلال توفير تطبيق للأساليب و الطرق الحديثة.

04 – أسباب اختيار الموضوع:

– نقص تطبيق الرقابة الداخلية التي تلعب دور كبير في تحسين أداء البنوك.

– إمكانية وقوع الأخطاء والغش أو سوء استخدام من دون وجود نظام رقابة محكم.

– الميل إلى المواضيع ذات الصلة بالتخصص.

– تنمية القدرات المعرفية في المجالات التي تخص الرقابة الداخلية .

05– منهجية البحث:

اعتمدنافي هذا البحث في الجانب النظري على المنهج الوصفي, أما الجانب التطبيقي فاعتمدنا على المنهج التحليلي.

06–الدراسات السابقة

1–دراسةفضيلة بوطورة، تحت عنوان دراسة وتقيم نظام الرقابة الداخلية في البنوك دراسة، حالة الصندوقالوطني للتعاون الفلاحي ،مذكرة ماجستير، جامعة المسيلة ، 2006–2007

2– دراسة غوالي محمد بشير، تحت عنوان دور المراجعة في تفعيل الرقابة داخل المؤسسة حالة تعاونية الحبوب و الخضر الجافة ،مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر،2003–2004

07–خطة البحث:

تم تقسيمالبحث إلى جانبينظري و آخر تطبيقي حيث تناولنا في الجانب النظري فصلين:الأول تعرضنا فيهإلى الإطار النظريللرقابة الداخلية بشكل مفصل،أما الفصل الثاني فكان حول البنوك التجارية،فيحين خصص الجانب التطبيقي لدراسة حالة،حيث سنحاول الكشف عن الإجراءات المتبعة حول الرقابة الداخلية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة،محل دراستنا التطبيقية .

تمهيد

تعتبر التغيرات السريعة التي شهدها العالم والتي نتج عنها كبر حجم المؤسسات، وزيادة عدد المشاريع من العناصر الهامة التي أدت إلى الاهتمام بالرقابة الداخلية، ووضع أقسام لها، كما تقوم المؤسسة بتصميم نظام رقابة والذي يتضمن مجموعة من عمليات المراقبة المختلفة، التي تخص الجوانب الإدارية والمالية والتنظيمية والمحاسبية.

تعتبر الرقابة الداخلية من أهم وظائف التسيير داخل المؤسسة، حيث يعتمد عليها المراجع لإنجاز عمله، ولقد مرت الرقابة الداخلية بعدة مراحل، لتصبح ماهي عليه، حيث يمكننا أن نميز بين مرحلتين الأولى ما قبل الثورة الصناعية، أي عندما كانت المؤسسة تتسم بصغر حجمها وعدم إنفصال الملكية عن الإدارة (التسيير)، أما المرحلة الثانية كانت بعد الثورة الصناعية، وظهور ما يعرف بالشركات العملاقة ذات الحجم الكبير، مما صعب من مهمة الملاك في إدارتها، حيث أصبحت الإدارة توكل إلا أشخاص آخرين، يطلق عليهم إسم المسيرون ومن هنا ظهرت مرحلة فصل الملكية عن الإدارة.

ونظرا لأهمية الرقابة الداخلية، من حيث أنها تسهر على تحقيق أهداف المؤسسة، وكذا بيان الإنحراف عن الخطة الموضوعة مسبقا، وتحديد هذا الإنحراف، ونظرا للأهمية البالغة لنظام الرقابة الداخلية .

تم تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين كما يلي:

المبحث الأول: مفاهيم حول الرقابة والرقابة الداخلية.

المبحث الثاني: علاقة نظام الرقابة الداخلية بالمراجعة الداخلية والخارجية.

المبحث الأول: مفاهيم حول الرقابة والرقابة الداخلية

لدراسة أي موضوع لابد من التطرق إلى مفهومه أي ذكر ماهيته بالإضافة إلى أنواعه وأدواته.

المطلب الأول: ماهية الرقابة

يتم في هذا المطلب تعريف الرقابة بصفة عامة وذكر التقسيمات التي يمكن استخدامها لتصنيف الرقابة، بالاضافة لذكر أهدافها التي تتجاوز عملية كشف الأخطاء والانحرافات إلى عملية الإصلاح الإداري، لما تتضمنه من إعداد ومتابعة وتقويم.

الفرع الأول : تعريف الرقابة

1- يقصد بالرقابة: " الرقابة هي التأكد من أن ما تم إنجازه من أنشطة ومهام وأهداف هو بالضبط ما كان يجب أن يتم بما في ذلك من تحديد للانحرافات إن وجدت وأسبابها وطرق علاجها" .[1]

2 – كما تعرف على أنها : " وظيفة من وظائف الإدارة تهدف إلى قياس وتصحيح أداء المرؤوسين بغرض التأكد من أن أهداف المنشأة والخطط الموضوعة لبلوغها قد تم تحقيقها، ومن ثم فهي الوظيفة التي تمكن من التأكد أن ما تم، أو يتم مطابقا لما أريد تماما".[2]

3 – وهناك من يرى على أنها: "وظيفة إدارية تسعى لجعل الحوادث تتوافق مع الخطة المرسومة ، فهي عملية التحقق من مدى إنجاز المبتغاة والكشف عن معوقات تحقيقها والعمل على تدليلها في أقصر وقت ممكن".[3]

ومنه يمكن لنا أن نستخلص تعريف شامل يجمع ما بين التعاريف السابقة:

"الرقابة عملية إدارية تهدف إلى التأكد من تنفيذ كل ما يجب أن يتم، وفقا للخطط الموضوعة والكشف عن الانحرافات وتصحيحها، قبل أن تتعمق إلى جانب إتخاذ كل ما يلزم

[1] عبد السلام أبو قحف، أساسات التنظيم والإدارة، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص ص 471-472.

[2] جميل أحمد توفيق، إدارة الأعمال مدخل وظيفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999، ص ص 404-403.

[3] طارق المجذوب، الإدارة العامة، العملية الإدارية والوظيفة العامة والإصلاح الإداري، منشورات الحلبي، بيروت، دون سنة نشر، ص 5.

من إجراءات لمنع حدوث مثل هذه الانحرافات أوالأخطاء مستقبلا، فعملية الرقابة عملية مستمرة طالما أن هناك أعمال تتم، بمعنى أن الرقابة لا تتم في نهاية فترة معينة، وإنما هي مستمرة وملازمة للتخطيط الذي سبق التنفيذ وللتنفيذ الذي يلي التخطيط، لذلك فإن كل إداري يقوم بعملية الرقابة في حدود الخطط التي تتعلق بإدارته، فالإدارة العليا في أي مشروع تراقب أعمال المشروع ككل، ومديرو الإدارات يقومون بالإدارة في حدود إدارتهم وعليه فإن الرقابة تشمل جميع مجالات المشروع".

الفرع الثاني : انواع الرقابة

هناك العديد من التقسيمات التي يمكن استخدامها لتصنيف الرقابة إلا أنه سيتم التركيز على أهمها:

أولا: الرقابة حسب المستويات الإدارية

يمكن التفرقة بين ثلاثة أنواع من الرقابة، حسب المستويات الإدارية والتنظيمية المختلفة داخل المنشأة هي:

1-الرقابة على مستوى المنشأة

يسعى هذا النوع إلى تقييم الأداء الكلي للمنظمة أو أجزاء ضرورية منها، وذلك خلال مدة زمنية معينة، وتسمح هذه الرقابة بمعرفة إلى أي مدى تقوم المنظمة، كوحدة واحدة، بتحقيق الأهداف المحددة مسبقا.[1]

تستخدم المؤسسة في هذا النوع من الرقابة مجموعة من المعايير مثل: الربحية، معدل العائد على الاستثمار، نمو المبيعات، حصة المنشأة من السوق، نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية...الخ.

أما حالة الفشل في مقابلة معايير الرقابة هذه، يمكن علاجها عن طريق:[2]

. إعادة تصميم الأهداف؛

[1] محمد فريد الصحن وآخرون، مبادئ الإدارة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000- 1999، ص، 341.

[2] نفس المرجع، ص ص، 340- 339.

. إعادة وضع الخطط؛

. تغييرات في الهيكل التنظيمي؛

. تحقيق وسائل إتصالات داخلية وخارجية أفضل توجيه دافعة الأفراد داخل المنشأة.

2-الرقابة على مستوى العمليات والأنشطة

يقيس هذا النوع من الرقابة الأداء اليومي للعمليات المختلفة في كافة الأنشطة داخل الوحدة من تسويق وإنتاج وأفراد، تمويل...الخ.[1]

3-الرقابة الإدارية

هي عملية تنظيم وضبط وتعديل الأنشطة التنظيمية بطريقة تؤدي إلى المساعدة في إنجاز الأهداف، فهي تزودنا بالأساس الذي يتم بناء عليه مراقبة التصرفات ولإجراءات التي تتم بغرض تنفيذ الخطط الإستراتيجية، بحيث تتمكن الإدارة من معرفة مدى التقدم في تنفيذ الخطط ومدى جودة الأداء، وما هي التعديلات أو التغييرات التي يجب إجراؤها، وأين تحدث هذه التعديلات.[2]

الرقابة الإدارية: هي متابعة الأعمال أولا بأول للتعرف على مدى قدرتها على تقويم الخطأ الناتج عن الأعمال، وعادة ما يقوم بهذه المراقبة وحدات تكون داخل تنظيم الرقابة السابقة واللاحقة في الإدارة، والرقابة هي قسم لا ينفصل عن الإدارة والتخطيط والتوجيه، لأنها من وظائفها، فهي إذن الإمتثال لنظام لتحقيق الأهداف المرجوة من الخطط وتصحيح أي انحراف فيها، وهي العملية التي يتم من خلالها التأكد من أن نشاطات المنظمة تسير كما هو مخطط لها من خلال مقارنة الأداء الفعلي بالمعايير الواردة في الخطة.[3]

يمكن تقديم التعريف الشامل، والذي ينص على أن الرقابة الإدارية هي وظيفة من وظائف العملية الإدارية المتمثلة في مجموعة الإجراءات والأساليب والطرق التي تعمل على قياس

[1] عبد السلام أبو قحف، أساسات التنظيم والإدارة، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2002، ص477

[2] عبد الغفار حنفي، أساسيات إدارة المنظمات، الدار الجامعية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000، ص393.

[3] فيصل حسونة، إدارة الموارد البشرية، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2008، ص 119.

الأداء كمًا ونوعًا، ثم العمل على تصحيح تلك الأعمال ومستويات الأداء في جميع المستويات مع التأكد من تحقيق الأهداف والأطر المسطرة من قبل الإدارة والمنظمة.

الفرع الثالث: أهداف الرقابة

أهداف الرقابة تتجاوز عملية كشف الأخطاء والانحرافات إلى عملية الإصلاح الإداري، لما تتضمنه من إعداد ومتابعة وتقويم، إلى تنمية روح الإبداع والابتكار عن طريق كشف وتحديد الجهود الخلاقة التي تستحق الثناء والتشجيع، وهي أيضا تلامس معاني الثواب والعقاب في مغزاه الإيجابي التصحيحي والتطويري للوظائف والأعمال والسلوك البشري فرديا كان أو جماعيا، وعموما أهداف الرقابة هي :

1-الهدف الإصلاحي: ويقوم على دعامتين هما تشخيص الانحراف أو الخطأ الإداري ووصف العلاج الملائم أو الحل الأفضل لتصحيح الأخطاء وتقويمها.

2-الهدف التشجيعي: ويتمثل في التحفيز إذ تسعى الرقابة نحو ترسيخ مبدأ الرعاية الكاملة والمتساوية لحقوق ومزايا العاملين، وضمان مكافأة وإثابة السلوكيات والجهود الملتزمة والمبدعة، كما هي كفيلة بمعاقبة المقصِّرين في واجباتهم.

3-الهدف العقابي: ويمثل الطابع الجزائي من المعالجة على ما ارتكب من أخطاء عبر تحديد المسؤولية وتحديد جوانب الخلل الحاصل بعدم التكرار ووقف ضياع وهدر الوقت والجهد، لكن مع عدم التعسف والظلم، لأن ذلك من شأنه تضييع الهدف الإيجابي للرقابة. [1]

الفرع الرابع: خصائص الرقابة الإدارية الفعالة[2]

من أهم خصائص التي تتميز هبا الرقابة الإدارية إكتشاف الأخطاء والتعرف على أسبابها و إبلاغ المسؤولين في الوقت المناسب لكي يتم تصحيحها، وتساعد في تقييم العاملين

[1] موسى خليل، أسس الإدارة المعاصرة، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت لبنان، ط1، 2005، ص 184.

[2] أحمد بن صالح بن هليل الحربي، الرقابة الادارية وعلاقتها بكفاءة الاداء، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الادارية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، مذكرة ماجستير، 2003، ص 44.

والمشرفين لحد سواء من ناحية المهارات الإدارية كما تمكننا من متابعة تنفيذ الخطط الموضوعة ومساعدة متخذي القرار، سيتم تلخيص أهم الخصائص في النقاط التالية :

- ✓ ان تكون الرقابة إقتصادية لذا لابد من الحرص على عملية التوازن الاقتصادي بين عائد الرقابة من جهة، وتكلفتها من جهة آخرى.
- ✓ الرقابة الفعالة لديها القدرة على التنبؤ معتمدة على الخبرة اللازمة في حدوث الاخطاء وتعمل على إتخاذ الاحتياطات اللازمة حرصا على تجنب تكرار الاخطاء والانحرافات.
- ✓ إن تمييز الرقابة الإدارية بين الاخطاء الرئيسية والثانوية، مع التركيز على معرفة أسباب تلك الاخطاء لاقتراح كيفية المعالجة.
- ✓ ان تكون الرقابة مرنة وسهلة الفهم بالنسبة للعاملين رؤساء ومرؤوسين، ويستوجب هذا الامر أن تكون المعايير المستخدمة في الرقابة مرنة ومفهومة، ولها القدرة على التكيف مع الظروف.
- ✓ تساعد في تقييم العاملين والمشرفين على حد سواء من ناحية المهارات الإدارية

من خلال الخصائص التالية ترى الباحثة أن الرقابة يجب أن تكون فعالة وسهلة الفهم من قبل العاملين والمرؤوسين وتكون أداة مساعدة لتحسين الاداء وليست لتخويف العاملُين.

المطلب الثاني : الرقابة الداخلية

تتعدد المفاهيم والآراء حول موضوع الرقابة الداخلية، فالبعض يصنع مفهوما لها على أنها أسلوب علمي أو خطة تنظيمية، ويحاول آخرون تعريفها بأنها وظيفة إدارية بحتة.

الفرع الأول: تعريف الرقابة الداخلية

هناك العديد من التعاريف للرقابة الداخلية

1- تعرف على أنها: مجموعة الطرق والمقاييس التي تتبعها المنشاة بقصد حماية مجوداتها والتأكد من دقة المعلومات المحاسبية.[1]

2- وكما تعرف أيضا بأنها: تخطيط التنظيم الإداري للمؤسسة وما يرتبط به من وسائل ومقاييس تستخدم داخل المؤسسة للمحافظة على الأصول، وإختبار دقة البيانات المحاسبية ومدى الاعتماد عليها وتنمية الكفاية الإنتاجية وتشجيع السير للسياسات الإدارية في طريقها المرسوم.[2]

3- وقد عرفها الصبان والفيومي"الرقابة الداخلية على أنها الخطة التنظيمية والمقاييس المصممة لتحقيق الاهداف التالية: حماية الاصول، أختبار دقة ودرجة الاعتماد على البيانات المحاسبية، تشجيع العمل بكفاءة، تشجيع الالتزام بالسياسات الادارية".[3]

الفرع الثاني: أهداف النظام الرقابة الداخلية

تهدف الرقابة الداخلية إلى ضمان مايلي:

- ✓حماية أصول المؤسسة من أي تلاعب أو إختلاس أو سوء الإستخدام؛
- ✓التأكد من دقة البيانات المحاسبية المسجلة بالدفاتر لإمكان تحديد درجة الإعتماد عليها؛
- ✓قبل إتخاذ قرارات أو رسم أي خطط في المستقبل؛
- ✓الرقابة على إستخدام على المواد المتاحة؛
- ✓زيادة الكفاية الانتاجية للمؤسسة؛
- ✓وضع نظام للسلطات والمسؤوليات وتحديد الإختصاصات؛

---

[1] عطا الله احمد سويلم الحسبان، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، دار الرايا للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009 ص45.

[2] محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر،2000، ص 84.

[3] الصحن عبد الفتاح نور أحمد، الرقابة و مراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الأسكندرية، بدون سنة النشر، ص 263.

- ✓حسن إختيار الأفراد للوظائف الذين يشغلونها؛
- ✓التدريب والعلاقات الإنسانية؛
- ✓تمديد الإجراءات التنفيذية واللوائح والتعليمات بطريقة تضمن انسياب العمل.

المطلب الثالث: أنواع الرقابة الداخلية وأدواتها

تشمل الرقابة الداخلية على ثلاثة أنواع الرقابة الإدارية والرقابة المحاسبية والضبط الداخلي وهي على النحو التالي:

الفرع الأول: أنواع الرقابة الداخلية

تتمثل أنواع الرقابة الداخلية في:

أولا: الرقابة الإدارية: تتضمن الخطة التنظيمية للمشروع وما يرتبط بها من وسائل وإجراءات تهتم أساسا بتحقيق أكبر كفاية ممكنة مع ضمان الالتزام بتنفيذ السياسات الإدارية من خلال تطبيق عدة وسائل، لعل من أهمها:[1]

- ✓الموازنة التكاليف المعيارية؛
- ✓التحليل الإحصائي؛
- ✓دراسة العمال (دراسة الوقت و الحركة)؛
- ✓الرقابة على الجودة؛
- ✓الرسوم البيانية و الأشكال التوضيحية، و خرائط الهيكل التنظيمي للمشروع؛
- ✓برامج تدريب العاملين؛
- ✓تقارير الأداء و الكفاءة.

[1] حامد طلبة محمد أبو هيبة،أصول المراجعة،دار زمزم ناشرون و موزعون، الأردن، الطبعة الأولى،2011، ص27- 26.

مما هو جدير بالذكر أن مثل هذه الوسائل وإجراءاتها إنما ترتبط بطرق غير مباشرة مع السجلات والدفاتر المحاسبية، مما أوجد لنا إتجاهين رئيسين في تحديد دور المراجع الخارجي بشان الرقابة الإدارية هما:

1- يرى عدم مسؤولية المراجع عن فحص وتقويم وسائل وإجراءات الرقابة الإدارية إستنادا إلى أن هدفها إداري بطبيعته فضلا عن تأثيرها على برنامج المراجعة، ويستثنى من ذلك أن يتبين المراجع في ظروف خاصة، إن هذه الوسائل والإجراءات لها تأثير أو علاقة على مدى تعبير القوائم المالية عما أعدت من أجله إن ينبغي هنا فقط ألا يتوانى في فحص وتقويم نظام الرقابة الإدارية بالمشروع.

2- يرى ضرورة قيام المراجع على فحص المراجع وتقويم وسائل وإجراءات الرقابة الإدارية، ذلك أن خطط المشروع وسياساته تنعكس أثارها إنعكاسا مباشرا على نتائج نشاط المشروع و على مركزه المالي، فضلا عن أن دراسة قواعد وإجراءات الرقابة الإدارية إنما يهم المراجع ويسهم في تحديد حجم العينة التي يختارها في برنامجه.

ثانيا: الرقابة المحاسبية: [1]

تشمل كافة الوسائل ووالاجراءات التي تهتم بالتحقق من دقة البيانات المحاسبية والاعتماد عليها، وسواء كان ذلك في مرحلة تسجيل هذه البيانات أو في مرحلة تبويبها أو عند عرضها وتحليلها ومن هذه الوسائل نشير إلى ما يلي:

1- نظام محاسبي سليم، بما يشمله ذلك من عناصر رئسية، والتي يقصد بها العناصر التي لابدمن توفرها في أي نظام محاسبي وهي المجموعة المستندية، والمجموعة الدفترية، (تشمل سجلات القيد الأولي، اليوميات والسجلات القيد النهائي، دفاتر الأستاذ، والقوائم المالية و التقارير المحاسبية) ومجموعة التعليمات المالية(تشمل عادة: الدليل المحاسبي، السجلات المستخدمة، الدورات المستندية، وسلطات اعتماد القرارات المالية، وما إلى ذلك بالعناصر

[1] حامد طلبة محمد أبو هيبة، مرجع سبق ذكره، ص28.

المساعدة والتي يقصد بها إعادة الوسائل الالية والالكترونية التي يمكن إستخدمها لتحقيق المزيد من الكفاءة والفعالية للنظام المحاسبي.

2 – المطابقات، أي إجراءات المقارنة بين عناصر مختلفة في تبويبها وإثباتها ولكنها ذات طبيعة واحدة للتحقق في مدى تطابق قيمتها الموجودة في سجلات متعددة ومن أمثلة ذلك:

- ✓إجراء المطابقة بين الحسابات الإجمالية، الموجودة في دفتر الأستاذ العام وبين الحسابات التفصيلية وفي الدفاتر المساعدة أو التعليمية، وكذلك بين دفتر اليومية العام ودفاتر اليوميات المساعدة، عند إتباع الطرق المحاسبية التي تحتوي مثل هذه الأنواع من الدفاتر، كالطريقة الفرنسية أو الانجليزية.....الخ؛
- ✓المطابقة بين الأرصدة النقدية بالبنوك من خلال إعداد كشوف التسويق، التسوية اللازمة لهذه الأرصدة بدفاتر المؤسسة مع ما يرد عنها بكشوف حسابات البنوك؛
- ✓المطابقة بين أرصدة العملاء أو الموردين من خلال متابعة ما يرد في مصادقتهم على الأرصدة المثبتة بدفاتر المؤسسة؛
- ✓المطابقة بين نتيجة الجرد الفعلي لعناصر الأصول (كالنقدية بالصندوق، البضاعة بالمخازن .....الخ) مع ما هو ثابت بالدفاتر والسجلات في نفس التاريخ؛
- ✓موازين المراجعة ،بالمجميع والأرصدة، او بهما معا، على فترات دورية متعددة؛
- ✓إخضاع عمليات المؤسسة للمراجعة الداخلية؛
- ✓التحليل المالي و تفسير النتائج التي تحتويها القوائم المالية.

ثالثا: الضبط الداخلي[1]

يقصد به كافة الوسائل والإجراءات التي تؤدي إلى الضبط التلقائي لعمليات المشروع بصفة مستمرة كأن يكون العمل الذي يقوم به أحد أفراد المؤسسة متمما لعمل فرد أخر ومراقبا له في نفس الوقت تلقائيا مما يضمن حسن سير العمل والمحافظة على أموال المشروع وتلاقي الوقوع في الأخطاء أو الغش أو إكتشافه في وقت ملائم إذا وقع فعل

[1] حامد طلبة محمد أبو هيبة، مرجع سبق ذكره، ص29.

ويتحقق الضبط الداخلي من خلال ما يلي:

- ✓تقسيم العمل؛
- ✓تحديد الاختصاصات و السلطات و المسؤوليات بوضوح؛
- ✓الفصل بين المسؤوليات الوظيفية المختلفة (كأن يتم فصل الواجبات المتعلقة بالمحافظة على الأصول عن تلك التي تختص بإثباتها في السجلات) بحيث يمكن حماية موجودات المؤسسة من أي سوء استعمال أو ضياع، وليس هناك خلاف حول مسؤولية المراجع عن فحص وتقويم وسائل وإجراءات كل من الرقابة المحاسبية و الضبط الداخلي إذ انها تؤثر بشكل مباشر على ما يقوم به وعلى حكمه الشخصي على دلالة القوائم المالية.

الفرع الثاني: أدوات الرقابة الداخلية

تتعدد أدوات الرقابة المستخدمة في أي مؤسسة طبقا لظروفها وإمكانياتها وحجمها، ومن هذه الأدوات نجد السياسة الإدارية، التكاليف المعيارية والموازنات التخطيطية، الضبط الداخلي والمراجعة الداخلية، إلى غير ذلك من الأدوات المستعملة، وسوف نقتصر على أهم هذه الأدوات وهي المراجعة الداخلية والضبط الداخلي.

1-المراجعة الداخلية: هي من أهم الأدوات التي تستخدم للتحقق من الالتزام بإجراءات الرقابة الداخلية، ويتولاها عاملين من ذوي الخبرة من موظفي المؤسسة بغرض مساعدة جميع أعضاء إدارتها على تأدية مسؤولياتهم بطريقة فعالة، وذلك بتزويدهم بتحاليل موضوعية للبيانات وبتقارير صحيحة عن نشاط المؤسسة عن طريق الفحص والتقرير المستمر والمنطقي للنظم الإدارية والطرق المحاسبية المعتمدة في المؤسسة.

2-الضبط الداخلي: يعتبر من أهم الأدوات الرقابية التي تساعد على تنفيذ إجراءات الرقابة الداخلية في المؤسسة وعلى تحقيق أهدافها، ويعرف الضبط الداخلي بأنه

مجموعة من الإجراءات والترتيبات التي يتم وضعها بهدف التأكد من تنفيذ الأعمال، وفقا للقواعد والمبادئ واللوائح المعمول بها في المؤسسة، وكشف الأخطاء أو الانحرافات بهدف تصحيحها وعلاجها والمساعدة في تطوير أسس تنفيذ الأعمال المختلفة وتحسين مستوى أدائها[1].

تعتبر هذه الإجراءات والترتيبات كقواعد وأسس للضبط الداخلي وتنقسم إلى ما يلي:[2]

- ✓ – قواعد وأسس عامة يتم وضعها بغرض حماية موارد المؤسسة من أي تصرفات غير مرغوب فيها، ومن أهم هذه الأسس التأمين على الأصول، الرقابة الوقائية، الرقابة المزدوجة، نظام التفتيش ونظام مراقبة البريد؛
- ✓ – قواعد وأسس إدارية يتم وضعها بغرض تقسيم الأعمال وتوزيع الاختصاصات والمسؤوليات ومن أهمها تحديد الاختصاصات لمختلف المسؤوليات الإدارية ولكل فرد، وضع الإجراءات التفصيلية التي تحدد الخطوات التنفيذية اللازمة لأداء كل عملية من العمليات التي تقوم بها المؤسسة، تغيير وتبديل الاختصاصات بشكل دوري؛
- ✓ – قواعد وأسس محاسبية يتم وضعها بغرض زيادة فعالية النظام المحاسبي في مجال الرقابة على أنشطة المؤسسة ومن أهمها التسجيل الدفتري للعمليات من خلال مستندات سليمة وكذلك الضبط الحسابي للدفاتر عن طريق مطابقة ماتم تسجيله دفتريا مع أرصدة الحسابات، مطابقة الأصول المسجلة دفتريا مع نتيجة الجرد المادي.

[1] الدهراوي كمال الدين مصطفى، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2001، ص289.

[2] فتحي رزق السوافيري، الاتجاهات الحدية في الرقابة و المراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، 2002، ص35.

المبحث الثاني: علاقة نظام الرقابة الداخلية بالمراجعة الداخلية والخارجية

تعتبر المراجعة الداخلية إحدى أدوات الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية لدعم الوظيفية الإدارية، بالإضافة إلى كونها دعما للمراجع الخارجي بشان تقييم نظام الرقابة الداخلية وتحديد نطاق الفحص.

المطلب الأول : ماهية المراجعة الداخلية

الفرع الأول:تعريف المراجعة الداخلية

تعرف بأنها: مجموعة من الأنظمة أو وظيفة داخلية تنشئها الإدارة للقيام بخدمتها في تحقيق العمليات والقيود بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية، وفي التأكد من كفاية الاحتياطات المتخذة لحماية أصول وممتلكات المنشأة، وفي التحقق من إتباع موظفي المنشأة للسياسات والخطط والإجراءات الإدارية المرسومة لهم، وفي قياس صلاحية تلك الخطط والسياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء أغراضها واقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها وذلك حتى تصل المنشأة إلى درجة الكفاية الإنتاجية القصوى.[1]

كما تعرف أيضا: بأنها نشاط تقييم مستقل تقوم به الادارة او قسم داخل المنشأة مهمته فحص الاعمال المختلفة في المجالات المحاسبية والمالية والتشغيلة وتقييم أداء الادارات والاقسام لهذه المنشأة، وذلك كأساس لخدمة الادارة العليا، كما أنها الرقابة الإدارية تؤدى عن طريق قياس وتقييم فعالية الوسائل الرقابية الاخرى.[2]

وتعرف: على أنها عبارة عن نشاط تقييمي مستقل داخل مشروع بهدف خدمة الادارة فالمراجعة الداخلية تتم من قبل موظفين من داخل المشروع وذلك بهدف تمكين ادارة المشروع

[1] احمد محمد مخلوف، المراجعة الداخلية في ظل "المعايير الدولية للمراجعة الداخلية "في البنوك التجاري الأردنية، كلية العلوم التجارية والتسيير، جامعة االجزائر، 2006-2007، ص 64.

[2] وجدي حامد حجازى، اصول المراجعة الداخلية مدخل عملي تطبيقي، دار التعليم الجامعي للنشر، مصر، 2010، ص 11.

من تحصيص الرقابة الفعالة على اصول وعماليات المشروع من ناحية وضمان تطبيق وتنفيذ الخطط والسياسات الموضوعة من ناحية اخرى.[1]

ونجد أن مختلف هذه التعاريف تشترك في النقاط التالية:

المراجعة الداخلية عبارة عن وظيفة:

1- **وقائية:** إذ أنها تتأكد من سلامة السياسات الإدارية ومن وجود الحماية اللازمة للأصول.

2- **تقييمية:** بحيث تقوم على قياس وتقييم فعالية نظام الرقابة والإجراءات المطبقة ومسايرتها لتوجيهات الإدارة.

3- تنشأ داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة لتطمئن الإدارة بفعالية نظام الرقابة الداخلية وصدق البيانات وكذا المعلومات المقدمة لها، كما تقدم تحسينات للأنظمة الموضوعية داخل المؤسسة.

الفرع الثاني: أهمية المراجعة الداخلية

تكمن أهمية المراجعة الداخلية في كونها رقابة فعالة تساعد إدراة المؤسسة وملاكها على رفع جودة الاعمال وتقييم الاداء، والمحافظة على ممتلكات وأصول المؤسسة، إضافة إلى انها تعتبر عين وأذن المراجع الخارجي، وأهم آليات التحكم المؤسسي، لذلك فقد ظهرت وتطورت وزادت أهميتها نتيجة لتضافر مجموعة من العوامل المتمثلة فيما يلي:[2]

- ✓ كبر حجم المنشآت وتعدد عملياتها؛
- ✓ اضطرار الإدارة إلى تفويض السلطات والمسؤوليات إلى بعض الإدارات الفرعية بالمؤسسة؛

[1] محمد سمير الصبان ، مبادئ المحاسبية المالية كنظام للمعلومات ، مكتبة الوفاء القانونية للنشر ، ط 1 ، الاسكندرية ، مصر ، ص 35.

[2] يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص128.

- ✓ حاجة إدارة المؤسسة إلى بيانات دورية ودقيقة لرسم السياسيات والتخطيط وعمل القرارات؛
- ✓ حاجة إدارة المؤسسة إلى حماية وصيانة أموال المؤسسة من الغش والسرقة والأخطاء؛
- ✓ حاجة الجهات الحكومية وغيرها إلى بيانات دقيقة للتخطيط الاقتصادي، والرقابة الحكومية، والتسعيرة؛
- ✓ تطور إجراءات المراجعة من تفصيلية كاملة إلى اختباريه تعتمد على أسلوب العينة الإحصائية.

المطلب الثاني: ماهية المراجعة الخارجية

تتم عملية فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات بقصد الخروج برأي فني محايد على مدى دلالة القوائم المالية عن وضعية المشروع، وذلك لتلبية احتياجاتها الواسعة غير المتجانسة من المعلومات والتي تختلف تبعاً لاختلاف مصالحها وأهدافها.

الفرع الأول: تعريف المراجعة الخارجية

تعرف بأنها "عملية فحص القوائم المالية وهي في الغالب قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، وعمل انتقادات للدفاتر والسجلات وأنظمة الرقابة الداخلية، والتحقق من أرصدة بنود قائمة الدخل وقائمة المركز المالي، والحصول على الأدلة الكافية والملائمة لإبداء الرأي الفني المحايد على صدق وسلامة القوائم المالية.[1]

وتعرف ايضا على بأنها "عملية فحص أنظمة الرقابة الداخلية والبيانات والمستندات والحسابات والدفاتر الخاصة بالمشروع تحت المراجعة فحص انتقاديا منظما، بقصد الخروج

[1] يوسف محمود جربوع، مرجع سبق ذكره، ص7.

برأي فني محايد على مدى دلالة القوائم المالية عن الوضع المالية لذلك المشروع في نهاية فترة زمنية معلومة، ومدى تصوريها لنتائج أعماله من ربح أو خسارة عن تلك الفترة.[1]

كما تم تعريفها بأنها: "نظام يهدف إلى إعطاء الرأي الموضوعي في التقارير والأنظمة والإجراءات المهنية بحماية ممتلكات المؤسسة موضوع المراجعة.[2]

ومن خلال استعراض التعاريف السابقة فإننا نخلص، إلى أن المراجعة الخارجية تعني التحقق الموضوعي الحيادي المستقل من الكفاءة الاقتصادية والادارية لعمليات المؤسسة، ومطابقتها مع الأهداف المرجوة، وتبليغ الجهات المعنية في الوقت المناسب، وبصيغة منطقية موضوعية هادفة بنتائج المراجعة.

الفرع الثاني:أهمية المراجعة الخارجية[3]

إن أهمية المراجعة الخارجية تظهر في أنها وسيلة تخدم فئات كثيرة تعتمد اعتماداً كبيراً على البيانات المالية التي يعتمدها مراجع الحسابات الخارجي المستقل، وذلك لتلبية إحتياجاتها الواسعة غير المتجانسة من المعلومات والتي تختلف تبعاً لاختلاف مصالحها وأهدافها، وهذه الفئات تتمثل فيما يلي:

1 – الإدارة وأعضاء مجلس الإدارة: حيث يتركز الغرض الرئيسي من تقرير المراجع في الحصول على المعلومات التي تمكنهم من مراجعة الأداء وتقييم عملية إعداد التقارير عن العمليات المالية المعقدة، إلى جانب اتخاذ القرارات المؤثرة في الاتجاهات المستقبلية للمؤسسة.

---

[1] خالد أمين عبد الله، علم تدقيق المحاسبات من الناحية النظرية والعلمية، ط2، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2001، ص 13.

[2] محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، ط1، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2007، ص39.

[3] عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم تجارية، 2010، ص ص 54-55.

2 – **حملة الأسهم:** يسعون إلى الحصول على معلومات تمكنهم من مساءلة الإدارة والعاملين، واتخاذ القرارات المتعلقة بزيادة أو خفض أو المحافظة على نسبة الاستثمار الحالي.

3 – **حملة السندات الحاليون والمحتملون:** إن هؤلاء الفئة يحتاجون إلى معلومات تساعدهم في تقييم درجة المخاطرة في المؤسسة، ومدى قدراتها على الوفاء بمديونيتها.

4 – **مجموعة الموظفين واتحادات العمال:** وهؤلاء بحاجة إلى معلومات تمكنهم من تقدير الربحية، وتقدير الأجور المستقبلية، وفي المفاوضات على اتفاقيات مشاركة الأرباح.

5 – **الاقتصاديون ورجال البحث العلمي:** وتتمثل حاجتهم من المعلومات لمساعدتهم على تقييم الآثار على السياسات الاقتصادية، وعلى قرارات السياسة العامة، والمساعدة في أعمال البحوث والدراسات، كما أن رجال الاقتصاد يعتمدون على القوائم المالية المدققة في تقديرهم للدخل القومي والتخطيط الاقتصادي.

6 – **الدائنون والبنوك:** تساعد المعلومات المعتمدة من المراجع الخارجي المستقل هذه الفئة في تحديد مدى إمكانية منح القروض للمؤسسة، وكذلك تحديد مبلغ القرض وشروطه...إلخ.

الفرع الثالث: أهداف المراجعة الخارجية

تسعى المراجعة الخارجية إلى تحقيق عدة أهداف ضمن الأهداف العامة للمراجعة، إلا أنه حري بنا أن نعيد طرحها بشكل أكثر تفصيل وكما يلي:[1]

أولا: الأهداف الرئيسية

1– إن الهدف الأساسي من عملية المراجعة الخارجية هو إبداء الرأي الفني المحايد على صدق تعبير القوائم المالية لنتيجة الأعمال والمركز المالي، وفقاً للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولاً عاماً؛

[1] يوسف محمود جربوع، مرجع سبق ذكره، ص ص 7– 8.

2- إمداد إدارة المؤسسة أو الشركة بالمعلومات عن نظام الرقابة الداخلية، وبيان أوجه القصور فيه، وذلك من خلال التوصيات التي يقدمها المراجع في تقريره من أجل تحسين أداء هذا النظام؛

3- إمداد مستخدمي القوائم المالية من المستثمرين والدائنين والبنوك والدوائر الحكومية المعنية وغيرهم بالبيانات المالية الموثوقه، لتساعدهم في اتخاذ القرارات المناسبة.

ثانيا:أهداف خاصة

تعتبر الأهداف التي سبق ذكرها هي الأهداف الرئيسية للمراجعة الخارجية، وفي سبيل تحقيق المراجع لتلك الأهداف، فإن هناك أهداف فرعية عليه أولاً أن يحققها، وهي الستة أهداف المتعلقة بفحص أرصدة حسابات القوائم المالية، هذه الأهداف تستخدم كأهداف وسيطة، وتعتبر حلقة وصل بين معايير المراجعة وإجراءات وتتمثل هذه الأهداف الفرعية في الاتي:[1]

1 . **التحقق من الوجود:** أي أن الأصول والخصوم أو الالتزامات موجودة فعلاً في تاريخ معين؛

2 . **التحقق من الاكتمال:** يعني أن كافة الأصول والخصوم والمصروفات والإيرادات قد تم قيدها في الدفاتر والسجلات كاملة، وأنه لا يوجد عمليات غير مسجلة؛

3 . **التحقق من الملكية:** يعني أن كافة الأصول والممتلكات مملوكة للمؤسسة في تاريخ معين، وأن الخصوم أو الالتزامات تمثل التزاماً حقيقا على المؤسسة في تاريخ معين؛

4 . **التحقق من التقييم:** أن الأصول والخصوم قد تم تقييمها وقيدها بقيمتها الملائمة؛

5 . **التحقق من عرض القوائم المالية بصدق وعدالة:** أن كافة مكونات القوائم المالية قد تم الإفصاح عنها وعرضها بصورة سليمة، وفقاً للمتطلبات القانونية والمهنية ذات الصلة؛

[1] وليم توماس، أمر سون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، تعريب ومراجعة أحمد حامد حجاج، كمال الدين سعيد، الكتاب الأول، دار المريخ للنشر، القاهرة . مصر،2006، ص 13- 14.

6 . **التحقق من شرعية وصحة العمليات المالية:** أي أن كافة الأصول والخصوم والمصروفات والإيرادات قد تم احتساب قيمتها بدقة، وتم اعتمادها من السلطة المختصة قانوناً وفقاً لمتطلبات القوانين واللوائح والنظم النافذة، وتمت في الأغراض والأعمال الرسمية التي تحقق أهدافها.

المطلب الثالث : علاقة الرقابة الداخلية بالمراجعة الداخلية والخارجية [1]

تعد المؤسسة خطة تنظيمية ومجموعة من الوسائل والمقاييس بغرض الحفاظ على أصولها بحيث يتم التحقق من الالتزامات والسياسات والإجراءات ومسائل الرقابة الداخلية المصرح بها في المستويات الإدارية، وكذا التحقق من مدى كفاية وفعالية أداء الإدارات والأقسام المختلفة.

الفرع الأول: علاقة نظام الرقابة الداخلية بالمراجعة الداخلية

الرقابة الداخلية عبارة عن نظام وإجراءات وخطط في المؤسسة تسمح لها بمزاولة نشاطها على أحسن وجه واحترام القوانين، فهي تشمل جميع أنشطة المؤسسة بما في ذلك إدارة المراجعة الداخلية التي تعتبر كجزء من النظام، في حين أن المراجعة الداخلية هي وظيفة مستقلة داخل المؤسسة.

فالرقابة الداخلية عبارة عن الخطة التنظيمية وجميع الوسائل والمقاييس والإجراءات التي تعدها المؤسسة بغرض المحافظة على أصولها والتأكد من دقة البيانات المحاسبية ودرجة الاعتماد عليها.

في حين أن المراجعة الداخلية هي وظيفة داخل المؤسسة تهدف إلى مدى التحقق من الالتزامات والسياسات والإجراءات ومسائل الرقابة الداخلية المصرح بها في المستويات الإدارية، وكذا التحقق من مدى كفاية وفعالية أداء الإدارات والأقسام المختلفة.

[1] شدري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية ، رسالة ماجستير، جامعة بومرداس، 2009، ص 62.

وعليه فإن المراجعة الداخلية تسعى إلى التأكد من مدى تطبيق الالتزامات والإجراءات الرقابية داخل المؤسسة أي أنها عبارة عن وظيفة تؤديها هيئة مؤهلة من الموظفين وتناول الفحص الانتقائي المنتظم والتقييم المستمر للمخطط والسياسات والإجراءات ووسائل الرقابة الداخلية وأداء الإدارات والأقسام المختلفة بهدف التحقق من مدى الالتزام بهذه الخطط والإجراءات ووسائل الرقابة ومدى كفاءة وفعالية هذه الخطط والسياسات.

فالمراجعة الداخلية آداة الإدارة وعينها في قياس فاعلية الوسائل الرقابية المطبقة في المؤسسة ووظيفتها الأساسية هي الفحص والتقرير المستمر للنظم الإدارية، ومن سياسات وإجراءات وتسجيل للأحداث وسلامة ما تنتجه من بيانات من خلال التحقق من أن أهم المعلومات المعروضة على الإدارة والمستخدمة لغرض الرقابة في المؤسسة دقيقة وكافية للغرض منها.

الفرع الثاني: علاقة الرقابة الداخلية بالمراجعة الخارجية

ونظرا لارتباط الرقابة الداخلية المحاسبية بالجوانب المالية والمحاسبية المتعلقة بالتحقق من حماية الأصول ودقة المعلومات الواردة في التقارير والقوائم المالية، فان مراجع الحسابات الخارجي يهتم بها ويقوم بتقييمها لتحديد درجة الاعتماد عليها تمهيدا لتحديد نطاق فحصه، في حين لا تخضع الرقابة الداخلية الإدارية لتقييم المراجع الخارجي إلا في الحدود التي يرى فيها المراجع أن الرقابة الإدارية لها تأثير هام على سلامة السجلات والرقابة المالية اى أن المراجع الخارجي يعتبر مسؤولا على فحص وتقييم أنظمة الرقابة المحاسبية دون الإدارية منها، وذلك من خلال تحديد درجة الدقة ودرجة الاعتماد على البيانات المحاسبية والمالية، وكذلك تحديد الاختبارات والفحوصات التي سيجريها بالدفاتر والقيام بالإجراءات اللازمة للتأكد من صحة الحسابات المثبتة في القوائم المالية المختلفة تجنبا للازدواج في الإجراءات المتبعة.[1]

[1] بوطورة فضيلة، دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك ،رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة المسيلة (2006-2007)، ص17.

خلاصة:

من خلال هذا الفصل لوحظ أن التطور في الحياة الإقتصادية وأساليب الإدارة وكبر حجم المشروعات كان له دور كبير في تطور نظام الرقابة الداخلية لما له من دور في حماية مصالح المساهمين والأطراف الأخرى وكذلك ضمان صدق المعلومات المحاسبية التي تحويحها القوائم المالية، لأنه ومن هذا المنطق تطور مفهوم الرقابة التي كان أحد أهم الأسباب هو إنفصال الملكية عن الإدارة فزاد الإهتمام بالرقابة الداخلية لضمان تحقيق الإستغلال الأمثل للموارد، ومن تعريف الرقابة الداخلية بأنها كل الوسائل والطرق التي تتبعها الإدارة للمحافظة على أصول المؤسسة ولضمان دقة المعلومات المحاسبية وزيادة درجة الإعتماد عليها وتحقيق الكفاءة التشغيلية وإلتزام العاملين بسياسات الإدارية التي وضعتها الإدارة، ومن هنا فإن الوسائل تظهر أنواع الرقابة الداخلية الثلاثة: الرقابة المحاسبية، الإدارية، والضبط الداخلي.

وكذلك يتبين أن أهمية الرقابة الداخلية من خلال الأهداف التي استعرضت خلال هذا الفصل من حماية أصول المؤسسة ودقة المعلومات المحاسبية.

وأخيرا ومن خلال خصائص الرقابة الداخلية المتمثلة بمسؤوليات الرقابة الداخلية في كل من الإدارة والمراجعة بشقيها الداخلي والخارجي وكذلك معايير الرقابية الداخلية والتي من خلالها تحقق الرقابة الداخلية كفاءتها وفعاليتها ومن خلال الإجراءات التنفيذية والمتمثلة في الإجراءات الإدارية والمحاسبية وبذلك يتم تحقيق خصائص الرقابة الداخلية.

تمهيد:

تعد البنوك من المؤسسات المالية الحيوية التي تؤدي دورا هاما في اقتصاديات الدول، فنبعت الحاجة إلى رقابة دائمة ومستمرة على الأموال التي تحتويها البنوك وكيفية تحركها دون المساس بها ولا بقيمتها، أين أصبح تقييم الأداء فيها يحتل مكانة متميزة لما له من أهمية في تحديد كفاءة البنك ومدى تحقيقه لأهدافه، لاسيما وأن البنوك حاليا وجدت نفسها أمام منافسة قوية تفرض عليها إثبات وجودها وذلك من خلال تحسين أدائها، زيادة عوائدها والتخفيف من المخاطر التي تواجهها لذلك بات من الأجدر وضع نظام رقابة داخلية، للتقليل من الأخطاء والمخالفات.

تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث كما يلي:

المبحث الأول: ماهية البنوك التجارية؛

المبحث الثاني: الرقابة الداخلية على الأداء في البنوك؛

المبحث الثالث: علاقة الرقابة الداخلية بالبنوك التجارية.

المبحث الأول : ماهية البنوك التجارية

تعتبر البنوك من أهم المؤسسات المصرفية التي تساهم في بناء اقتصاديات الدول خاصة مع التوجه الجديد نحو نظام اقتصاد السوق، فهي تقوم بدور الوسيط بين المودعين والمقترضين وذلك بإتباع سياسة توظيف الأموال وجلب الودائع تشجيعا للادخار ومحاربة اكتناز الأموال، وتمويل الاستثمارات وكذلك الدورات الاستغلالية للمؤسسات، إضافة إلى تغطية كل الاحتياجات الموسمية ومواجهة الخسائر المحتملة التي قد تتعرض لها مختلف المؤسسات كذلك توفير السيولة اللازمة لها إلى جانب وظائف عدة أخرى قد تختلف حسب نوع البنك أو السياسة المصرفية المنتهجة.

المطلب الأول : مفهوم وانواع البنوك

يتم التطرق في هذا المطلب إلى تقديم عدة تعاريف للبنك بالاضافة إلى ذكر أنواع البنوك.

الفرع الأول :تعريف البنك

عرفت البنوك منذ القدم وتعتبر من أهم المؤسسات المصرفية التي تقوم بدور الوساطة قصد تحقيق أهدافها الأساسية في ظل خصائصها الأساسية من الربحية والسيولة والأمان

1 – يعرف البنك على أنه" مؤسسة أو شركة مساهمة غرض تكوينها التعامل بالنقود والائتمان، يتكفل البنك بحفظ النقود، حشد موارد المجتمع وسد حاجيات البلد من مختلف طرق الائتمان المتفاوتة الآجال وإنشاء وسائط الدفع المتداولة بين الناس.[1]

2 – منشأة تنصب عملياتها الرئيسية على حشر الموارد المالية والنقود الفائضة عن حاجة الجمهور ومنشآت الأعمال والدولة لغرض توظيفها أو إقراضها للآخرين، وفق أسس وتقنيات معينة.[2]

[1] بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 01.

[2] بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000، ص 05.

3 – كما يعرف على أنه مؤسسة تتصب عملياتها الرئيسية على تجميع النقود الفائضة عن حاجة الجمهور أو منظمات الأعمال أو الدولة لغرض إقراضها للآخرين، وفق أسس معينة، أو استثمارها في اوراق مالية محددة.[1]

الفرع الثاني: أنواع البنوك

يمكن تقسيم البنوك إلى مجموعات مختلفة وذلك وفق أسس ومعايير معينة حيث يمكن تقسيمها وفقا للمعايير التالية:

اولا: من حيث طبيعة النشاط[2]

1- البنوك المركزية: هي التي تتولى الإشراف والرقابة على البنوك، كما أنها تساهم في رسم السياسة النقدية للدولة، ويطلق عليها أحيانا "بنك البنوك" أو بنك الدولة، أو بنك الإصدار.

2- البنوك التجارية: هي البنوك التي تعتمد على الأعمال التجارية من تلقي الودائع وخصم الكمبيالات، وتقديم القروض والتسهيلات الائتمانية لفترات قصيرة الأجل.

3- البنوك الصناعية: وهي تختص بالتعامل مع القطاع الصناعي وتقديم القروض والخدمات الائتمانية المباشرة وغير لمباشرة طويلة أو قصيرة الأجل للفعاليات الصناعية، كما تساهم في إنشاء الشركات الصناعية.

4- البنوك العقارية: وهي التي تقدم خدماتها المصرفية وتسهيلاتها الائتمانية إلى الأفراد أو المؤسسات، وذلك لغاية الإسكان والمشاريع العمرانية، وقد تمتد لتشمل العمرانية السياحية.

5- البنوك الزراعية: هي التي تقوم بتقديم الخدمات المصرفية والتسهيلات الائتمانية للقطاع الزراعي سواء للأفراد أو المؤسسات الزراعية.

---

[1] القزويني شاكر، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2008، ص 24.

[2] فائق شقير، عاطف الأخرس، عبد الرحمن السالم، "محاسبة البنوك"، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان2000، ص23.

6- البنوك وصناديق التوفير: هي التي تقبل الودائع القليلة كما تختص بتقديم التسهيلات الائتمانية لصغار التجار والحرفيين والصناعيين وغيرهم من أصحاب الدخل المحدود، مثل صندوق توفير البريد.

7- البنوك التعاونية: هي البنوك التي تقدم خدمات للجمعيات التعاونية سواء كانت زراعية أو اجتماعية مثل البنك التعاوني الأردني.

8- الوحدات المصرفية الخارجية: هذه البنوك تتواجد في الدولة التي تمثل مرجع تجمع الأموال الأجنبية سواء للاستثمار أو لأي غرض آخر، وتقوم هذه بتقديم خدمات لأصحاب هذه الأموال من غير مواطني الدولة وتكثر في البحرين والشرق الأوسط وقبرص.

9- البنوك الإسلامية: توجد عدة تعاريف للبنوك الإسلامية وتدور كلها حول مفهوم واحد يعني أن النظام المصرفي هو النظام الذي تتوافق فيه العمليات المصرفية مع أحكام الشريعة الإسلامية ولا يتم التعامل فيه بالفائدة أخذا أو عطاء أي بنك ربوي.

10- البنوك الشاملة:[1] هي بنوك متعددة الوثائق والمهام المتخصصة في نطاق معين بالذات، بل أنها تقدم مجموعة متنوعة من الأعمال المصرفية وتعتمد في أدائها على استخدام التكنولوجيا المتطورة، والأساليب الحديثة والخدمات المعلوماتية المتقدمة، بالإضافة إلى أنها مصارف تعمل على أساس اقتصاديات الحجم والنطاق الكبير".

11- البنوك الالكترونية" :[2]

أصبح البنك ككيان ليس له مقر على الأرض فقط، وإنما أصبح البنك الآن موجود على شبكة الانترنت فقط، يمكن للعميل أن يدخل إليه في أي ساعة على مدى 24 ساعة يقضي في جميع أعماله دون التقيد بما إذا كانت تلك الخدمات تتم عن طريق الخط المتاح أم لا، ولم يعد العميل يبذل أي مجهود في الانتقال إلى البنك.

---

[1]- رشيد صالح عبد الفتاح، "البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري"، دار النهضة العربية، الطبعة 01، الإسكندرية 2000، ص ص 60-61.

[2]منير محمد الجهيني، ممدوح محمد الجهيني، "البنوك الالكترونية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2005، ص11.

ثانيا : من حيث علاقتها بالدولة (الشكل القانوني)

1- بنوك القطاع الخاص: تعود ملكيتها للأفراد أو الهيئات أو الشركات ولا تشترك الدولة أو الهيئات العامة في ملكية، أو إدارة هذه المجموعة وتضم كل البنوك التجارية ومؤسسات الإقراض المتخصصة التي تعود ملكيتها بالكامل إلى القطاع الخاص.

2- بنوك القطاع العام: تعود ملكيتها للقطاع العام وتنشئها الدولة مثل البنك المركزي ومؤسسات الإقراض المتخصصة التي تعود ملكيتها للقطاع العام.

3- البنوك المختلفة: تعود ملكيتها للقطاع الخاص وللدولة، أي تساهم الدولة وتشترك في إنشاء مثل هذه البنوك، وعادة ما تلجأ إلى حيازة أكثر من نصف رأس المال لتضمن السيطرة عليه.

ثالثا: من حيث شكل الملكية

تنقسم إلى:

1- البنوك الخاصة: هي نفسها بنوك القطاع الخاص سابقا.

2- بنوك المساهمة: هي البنوك التي ينقسم رأسمالها إلى أسهم تطرح للاكتتاب العام وبالتالي يشترك في ملكيتها مختلف الأفراد والمؤسسات، دون أي قيود تذكر، سوى السقوف للملكية وتكون هذه الأسهم قابلة للتداول بالسوق المالي.

3- البنوك التعاونية: هي نفسها البنوك التعاونية المذكورة سابقا، يقوم بتأسيسها الجمعيات التعاونية أو الحرفية وتعود ملكيتها إلى هذه الجمعيات مثل البنك التعاوني.

رابعا: من حيث الجنسية: يمكن التمييز بين أربع أنواع هي:

1- البنوك الوطنية: هي البنوك التي تتمتع بجنسية الدولة التي تمارس أعمالها فيها ويقع مركزها الرئيسي فيها، ويكون القسم الأكبر من رأسمالها وطنيا أي ملكيتها تعود لأشخاص

تابعين للدولة التي تقوم هذه البنوك على أرضها سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو اعتباريين[1].

2- البنوك الأجنبية: هي التي تتمتع بجنسية أجنبية غير جنسية البلد الذي تمارس أعمالها فيه ويقع مركزها الرئيسي في البلد الأجنبي وتكون رؤوس أموالها مملوكة بشكل رئيسي من قبل مؤسسات أو أفراد أجانب.

3- البنوك الإقليمية: هي التي تعود ملكيتها إلى رعايا مجموعة من الدول المجاورة أي أن ملكيتها تعود لمواطنين من جنسيات حول الإقليم الواحد.

4- البنوك والصناديق الدولية: هي البنوك ذات الصفة الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي للاستثمار، وبنك التسويات الدولي سابقا.

خامسا: من حيث التفرع

تنقسم إلى

1- البنوك المنفردة: تمارس أعمالها من خلال مركزها الرئيسي والذي يمثل الفرع الوحيد لها.

2- البنوك المتفرعة محليا: أي التي تمارس أعمالها من خلال مجموعة من الفروع في نفس الدولة التي تحمل جنسيتها.

3- البنوك المتفرعة إقليميا: أي التي تمارس أعمالها من خلال مجموعة من خلال مجموعة من الفروع المنتشرة في مجموع الدول في الإقليم الواحد الذي تقع فيه الدولة التي تحمل جنسيتها هذه البنوك.

4- البنوك المتفرعة عالميا: هي البنوك الكبيرة التي تنتشر فروعها في مختلف دول العالم.

[1]- فائق شقير وآخرون، مرجع سابق، ص23.

ملخص لأنواع البنوك :

الشكل رقم (1) يوضخ انواع البنوك

1- تصنيف البنوك حسب النشاط: "الشكل01":

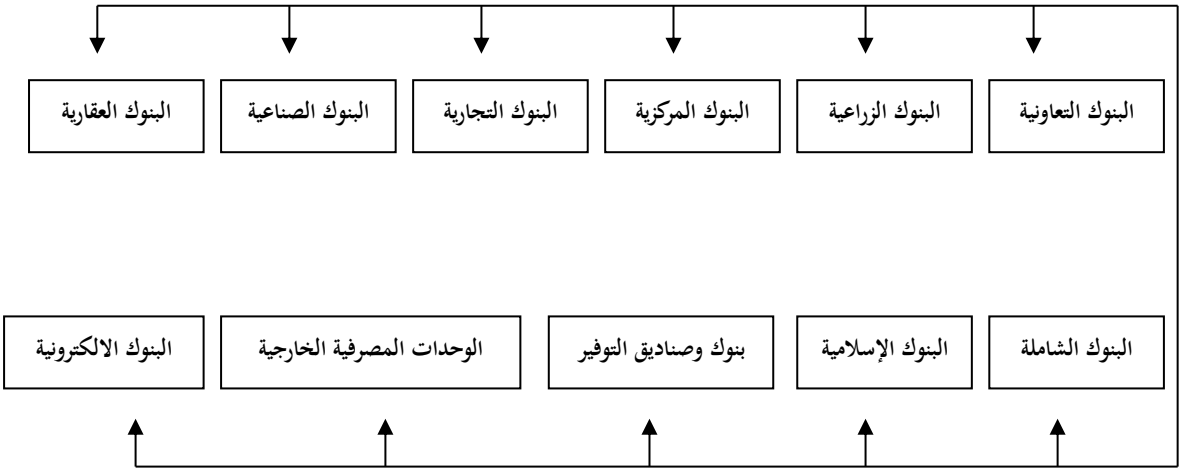

2- تصنيف البنوك حسب علاقتها بالدولة:

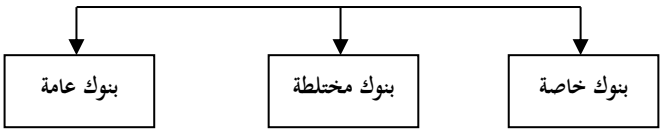

3- تصنيف البنوك حسب شكل الملكية:

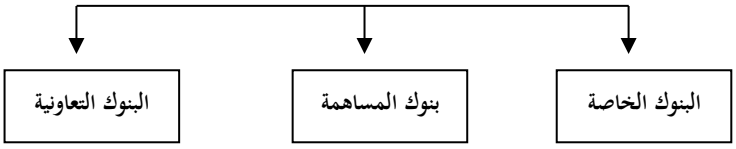

4- تصنيف البنوك حسب الشكل:

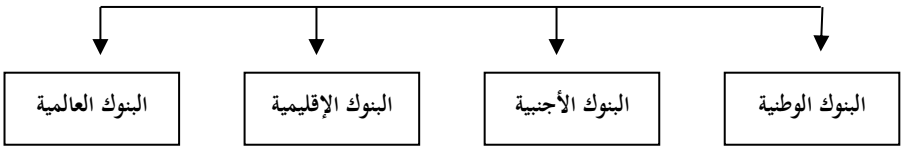

المصدر: فائق شقير، عاطف الأخرس، عبد الرحمن سالم، محاسبة البنوك، دار المسيرة، ط1، عمان، 2000، ص27.

المطلب الثاني: وظائف وخدمات البنوك

تتمثل أهم وظائف و خدمات البنوك فيما يلي:[1]

1. **قبول الودائع : من** خلال فتح حسابات الودائع لدى البنوك، وتكون هذه الودائع كالتالي:

ودائع تحت الطلب أو ما يسمى بالحساب الجاري، إن هذا النوع من الودائع تكون قابلة للدفع عند الطلب ويستطيع مودعها سحبها.

الودائع لأجل: إن السحب من هذه الودائع يكون استنادا إلى طلب يقدمه المودع ويحصل على المبلغ بعد فترة من الزمن.

2 . منح القروض : تقوم البنوك، وبالذات البنوك التجارية بمنح القروض للمؤسسات أو الأفراد على أن يكون هناك ما يضمن تسديد هذا القرض.

3 . البطاقات الائتمانية: تمنح البنوك للأفراد بطاقات مثبت عليه اسم الزبون ورقم الحساب، كما يمنح رقم سري يستعمله الزبون عند السحب من الصراف الآلي، ويمكن استخدام هذه البطاقات لتسديد خدمات استشارية، تقوم بعض البنوك بإعداد بعض الدراسات التي تطلب من قبل زبائنها عند القيام بإنجاز مشاريع، أي أن الزبائن يعتمدون على هذه الدراسة في تحديد حجم التمويل.

4 . خدمات أخرى: كما تقوم البنوك بالعمليات التالية مقابل الحصول على عمولات:

- صرف الشيكات المسحوبة على البنك بالعملة المحلية و الأجنبية؛
- تحصيل الشيكات لصالح زبائن البنك؛
- إجراء جميع عمليات التحويلات وفقاً لأوامر الزبائن بالداخل و الخارج؛
- إصدار الشيكات للزبائن؛
- فتح الحسابات بالعملة المحلية و الأجنبية.

[1] الصميدعي محمود جاسم، يوسف ردينة عثمان، التسويق المصرفي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2006، ص- ص22-22.

وتجدر الإشارة إلى إن الخدمات التي تم ذكرها لا تمثل جميع الخدمات التي تقدمها البنوك، إلا إنه من الصعب جدا حصر جميع الخدمات البنكية ألنها كثيرة ومتنوعة وتتأثر بالمتغيرات البيئية.

المطلب الثالث : مفهوم وخصائص البنوك التجارية

في هذا المطلب يتم التطرق لمفهوم البنوك التجارية وذكر خصائصها تبعا لعدة معايير مختلفة.

الفرع الأول : مفهوم البنوك التجارية

" البنوك التجارية هي مؤسسات ائتمانية غير متخصصة تضطلع أساسا بتلقي ودائع الأفراد القابلة للسحب لدى الطلب أو بعد أجل قصير والتعامل بصفة أساسية في الائتمان قصير الأجل ويطلق على هذه البنوك اصطلاح بنوك الودائع ".[1]

ويمكن تعريف هي كل منشأة تقوم بصفة معتادة بقبول ودائع تدفع عند الطلب، أو بعد أجل لا يتجاوز سنة واحدة.[2]

البنوك التجارية تقوم بقبول الودائع وتوظيف النقود بأنواعها لمدة قصيرة لا تزيد في غالب الأحيان عن السنة، ومن أهم أعمالها خصم الأوراق التجارية والتسليف بضمان أوراق المالية بضائع وفتح الاعتماد.[3]

الفرع الثاني : خصائص البنوك التجارية

يمكن دراسة خصائص البنوك التجارية تبعا لعدة معايير، من حيث حجم البنك، من حيث السوق الذي يخدمه البنك، من حيث التنظيمات الإدارية المختلفة التي يتبناها البنك.....الخ.

---

1 زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003، ص- ص99-100.

[2] أحمد علي دغيم، اقتصاديات البنوك مع نظام نقدى و إقتصادي عالمي جديد، مكتبة مدبولي، القاهرة، 2001، ص55.

[3] محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار النشر، الطبعة الأولى، عمان، 2006، ص30.

في هذا الفرع سنقوم بالتركيز على الخصائص التالية والتي نراها أكثر دقة وشمولية

الخاصية الأولى: تتأثر البنوك التجارية برقابة البنك المركزي ولا تؤثر عليه.

يمارس البنك المركزي رقابته على المصارف من خلال جهاز مكلف بذلك، في حين أن البنوك التجارية مجتمعة لا يمكنها أن تمارس أية رقابة أو تأثير على البنك المركزي.

الخاصية الثانية: تتعدد البنوك التجارية والبنك المركزي واحد.

تتعدد البنوك التجارية وتتنوع تبعا لحاجات السوق الائتمانية في الوطن غير أن البنك المركزي يبقى واحدا، غير أن تعدد البنوك التجارية في الاقتصاديات الرأسمالية المعاصرة لا يمنع من ملاحظة الاتجاه العام نحو التركز وتحقيق نوع من التفاهم والتحالفات الإستراتجية، هذا التركز من شأنه خلق وحدات مصرفية ضخمة قادرة على التمويل الواسع والسيطرة شبه الاحتكارية على أسواق النقد والمال.

الخاصية الثالثة: تختلف النقود المصرفية عن النقود القانونية.

تختلف النقود المصرفية التي تصدرها البنوك التجارية عن النقود القانونية التي يصدرها البنك المركزي، فالأولى إبدائية وغير نهائية، والثانية إبرائية نهائية بقوة التشريع.

وتتماثل النقود القانونية في قيمتها"المطلقة" بصرف النظر عن إختلاف الزمان والمكان والنقود القانونية تخاطب كافة القطاعات في حين أن النقود المصرفية تخاطب القطاع الاقتصادي.

الخاصية الرابعة: تسعى البنوك التجارية إلى الربح عكس البنك المركزي، تعتبر البنوك التجارية مشاريع رأسمالية، هدفها الأساسي تحقيق أكبر قدر ممكن من الربح بأقل تكلفة ممكنة وهي غالبا ما تكون مملوكة من الأفراد أو الشركات.

هذا الهدف مختلف تماما عن أهداف البنك المركزي والتي تتمثل في الإشراف والرقابة والتوجيه وإصدار النقود القانونية وتنفيذ السياسة المالية العليا.

المبحث الثاني: الرقابة الداخلية على الاداء في البنوك

نظرا لأهمية نظام الرقابة الداخلية وتأثيره على مجال ضمان تحقيق أهداف العمليات والوظائف التي تقوم بها إدارة البنوك، وضمان تطبيق صحيح للقوانين والقواعد الاحترازية الخاصة بتسيير البنوك يقتضي إعادة النظر في أدق العمليات وكيفية تنفيذ كل الأنشطة البنكية لا بدا إن تخضع هذه لأخيرة إلى مبادئ وإجراءات وكذا طر ق عملية معتمدة عالميا.

المطلب الأول:الإجراءات الإدارية والتنظيمية

تخص هذه الإجراءات أوجه النشاط داخل البنك، أي تعكس الوعي الرقابي للإدارة، والأسلوب الذي تستخدمه في مجال الرقابة وغيرها من الأمور المؤثرة في سلوك الإدارة الرقابي.

الفرع الأول: الإجراءات الخاصة بالأداء الإداري

تركيز هذه الإجراءات على تحديد الاختصاصات وتقسيم واجبات العمل داخل كل مديرية، بما يضمن فرض رقابة على كل شخص داخلها، أيضا تحديد وتوزيع المسؤوليات بما يتيح معرفة حدود النشاط لكل سؤول ومدى التزامه بالمسؤوليات الموكلة إليه.

أولا: تحديد الاختصاصات

إن تحقيق أهداف المؤسسة الاقتصادية، الاجتماعية والتكنولوجية، بما في ذلك البنوك يكون حتما عبر تضافر الجهود داخل أجزائها كل حسب اختصاصه، لذا بات من الواضح اعتماد تحديد دقيق للاختصاصات داخل البنك في إطار سياسته، فعند الوقوف على الهيكل التنظيمي له، يجب تحديد إختصاصات كل مديرية من المديريات الموجودة، بما لا يسمح بالتضارب بين الاختصاصات، فكل مديرية لها اختصاصاتها وداخل كل مديرية يمكن تجزئة

هذه الاختصاصات إلى تخصصات داخل الدوائر وداخل المصالح والى غاية آخر نقطة من الهيكل التنظيمي.[1]

ثانيا: تقسيم العمل

إن التقسيم الملائم للعمل يدعم تحديد الاختصاصات داخل البنك ويجنِبه تضاربها أو تداخلها، كما أنه يقلل بدرجة كبيرة من احتمالات وقوع الأخطاء، السرقة، والتلاعب كون هذا التقسيم الملائم للعمل يقوم على الاعتبارات الآتية:[2]

1 – الفصل بين أداء العمل وسلطة تسجيله:

إن الفصل بين وظيفتي الأداء والتسجيل المحاسبي من شأنه أن يمنع التلاعب في تسجيل البيانات المحاسبية، وبالتالي نحصل على معلومات صادقة عن الحدث بعد المعالجة.

2 – الفصل بين سلطة الاحتفاظ بالأصل وسلطة تسجيله:

إن هذا التقسيم في العمل يقلل من احتمالات سرقة الأصول، نظرا لأن الاحتفاظ بالأصل يكون ضمن اختصاصات موظف معين، وتسجيل العمليات المتعلقة بهذا الأصل يدخل ضمن اختصاصات موظف آخر.

3 – الفصل بين سلطة الاحتفاظ بالأصل وسلطة تقرير الحصول عليه:

إن الفصل بين سلطة تقرير الحصول على الأصل والاحتفاظ به تقلل من احتمالات وقوع التلاعبات ومن الاتفاقيات ذات المصلحة الشخصية.

---

[1] محمد طواهر التهامي و مسعود صديقي ، المراجعة وتدقيق الحسابات, الإطار النظري والممارسات التطبيقية،2005، ص- ص 106-107.

[2] محمد التهامي مرجع نفسه، ص- ص 107-110.

4 – تقسيم العمل المحاسبي:

انطلاقا من عدم إنفراد شخص واحد بالقيام بعملية معينة من بدايتها إلى نهايتها فإنه يسمح بإعطاء رقابة داخلية يخلقها هذا التقسيم بمراقبة عمل موظف معين بموظف أخر يقوم بالعملية بعده، لذلك يستطيع هذا التقسيم التقليل من فرص الأخطاء والتلاعب والتزوير ويزيد من فرص الكشف عنها حال وقوعها.

يمكن تقسيم العمل المحاسبي عن طريق الفصل بين العمليات التالية، بحيث يقوم موظف معين بعملية من العمليات ولا يستطيع في ذات الوقت القيام بعملية أخرى من نفس مجموعتها

-المجموعة1 : مسك بطاقات المخزون، إعداد سندات التسليم، إعداد الفواتير، التحصيل؛

-المجموعة2 : إعداد الرواتب، تسيير الخزينة؛

-المجموعة3 : مسؤولية إثبات الحضور، مسؤولية إعداد الرواتب؛

-المجموعة4 : مسؤولية تسيير التعاونية، مسك دفاتر الصندوق المتعلق بها؛

-المجموعة5 : التمثيل الاجتماعي للعمال، تسيير الأموال الاجتماعية؛

-المجموعة6 : تسيير المطعم، بيع تذاكر المطعم؛

-المجموعة7 : شراء المواد، استلام المواد؛

-المجموعة8 : تسيير حصيرة السيارات، تسيير وصول البنزين؛

-المجموعة9 : عمليات الصندوق، مسك اليومية المالية للصندوق؛

-المجموعة10: شراء المواد، بيع المنتجات، دفع الديون الناتجة عن الشراء، قبض مبالغ بيع المنتجات؛

-المجموعة11 : مسؤولية الإنتاج، مسؤولية مراقبة الإنتاج.

أما بالنسبة لتقسيم العمل في البنوك، فيتم من خلال الأقسام المتواجدة بالوحدة أين يتم تحديد الاختصاصات والواجبات المنوطة بالأشخاص القائمين على هذه الأقسام والوحدات حيث تشمل:[1]

أ- **الأقسام الفنية:** قسم الصندوق، قسم الودائع، قسم المقاصة، قسم الصيارفة الشخصية ،قسم الكمبيالات، قسم الجوالات، قسم الكفالات، قسم الاعتمادات المستندية، قسم الحسابات الجارية، قسم الأوراق المالية، قسم تأجير الخزائن الآمنة، قسم الاستعلامات والتسهيلات المصرفية وقسم المحاسبة.

ب -الأقسام الإدارية: قسم الديون، قسم المراسلات والأرشيف، قسم لوازم العمل والصيانة، بالإضافة إلى ذلك أشخاص تتوزع أعمالهم بين الإدارية والفنية على رأسهم مدير الفرع والمساعد والمراقب ورؤساء الأقسام ومساعديهم، علاوة على الإداريين في أدنى السلم من مراسلين وحراس.

ج- أقسام الإدارة العامة للبنك: شؤون المساهمين، الشؤون القانونية، التدقيق والتفتيش، المحاسبة العامة، الديوان لحفظ المراسلات والبريد، شؤون الموظفين، العلاقات الخارجية، الدراسات والأبحاث والمتابعة التسويق والعلاقات العامة لشؤون الفروع، التسهيلات الائتمانية، الاستثمار الحاسوب الآلي، المشتريات واللوازم والصيانة.

والجدير بالذكر أن عدد الأقسام والدوائر الإدارية والفنية، سواء في الفرع أو الإدارة العامة يعتمد على حجم العمل وتنوع النشاط، فليس بالضرورة وجود جميع الأقسام والدوائر السابقة في كل البنوك فالأمر يتوقف على الأوضاع الخاصة بكل منها على حدي.

[1] خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، الطرق المحاسبية الحديثة، عمان, دار وائل للنشر الأردن، الطبعة الثانية، 1998، ص ص40-45.

ثالثا: توزيع المسؤوليات

يقوم هذا الإجراء على الوضوح في تحديد المسؤوليات للموظفين، إذ يمكن من تحديد تبعية الإهمال أو الخطأ، لذلك وجب تحديد المديريات والأشخاص في ذات الوقت المؤولين عن المحافظة على الممتلكات وعلى التقرير بالعمليات والموافقة عليها، إلا أن تحديد المسؤوليات، تمكن كل موظف من معرفة حدود عمله ومسؤوليته والتزامه تجاهها، فيحاسب ويراقب في حدود هذا المجال، إذ أن هذا الإجراء يعطي لنظام الرقابة الداخلية فعالية أكبر من خلال التحديد وبدقة لمرتكب الخطأ وعدم استطاعته التملص من جهة، ومن جهة ثانية يضفي الجدية والدقة في تنفيذ العمل من طرف الموظف لأنه على يقين، بأن أي خطأ في عمله ينسب إليه مباشرة ولن يستطيع أن يلقيه على غيره.[1]

أما بالنسبة لتوزيع المسؤوليات في البنوك عادة ما يظهر في التقسيمات الآتية:

-وظائف قسم الخزينة " الصندوق"؛

-وظائف قسم الحسابات الجارية؛

-وظائف قسم المقاصة؛

-وظائف قسم الودائع والتوفير؛

-وظائف قسم الكمبيالات؛

-وظائف قسم الكفالات المصرفية؛

-وظائف قسم الاعتمادات المستندية؛

-وظائف قسم المستندات برسم التحصيل؛

-وظائف قسم الحوالات والعمليات الخارجية؛

-وظائف قسم الأوراق المالية؛

-وظائف قسم الإقراض والتسليف؛

1 محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي ، مرجع سابق ،ص 111.

-وظائف قسم تأجير الخزائن الآمنة؛

-وظائف قسم المحاسبة العامة.

وبالتالي فمبدأ توزيع المسؤوليات يسهل عملية الرقابة، حيث يتيح تطبيق هذا المبدأ تخصص كل قسم أو دائرة بعمل معين كوجود قسم الاعتمادات وآخر للكافلات هذا ما يعطي مبدأ محاسبة المسؤولية كنتيجة حتمية لتطبيق المبدأ السابق، منعا للتجاوزات والتهرب منها[1].

الفرع الثاني: الإجراءات الخاصة بالجانب التطبيقي

يمكن أن نوجز أهمها كما يلي:

أولا: إعطاء تعليمات صريحة

عادة ما يشتمل هذا الإجراء على الجانب التنظيمي للمؤسسة، لذلك ينبغي أن تكون التعليمات صريحة من المسؤول داخل المديرية أو الدائرة أو المصلحة إلى المنفذين لها، فالصراحة والوضوح في التعليمات تمكن من فهم التعليمة وتنفيذها على أحسن وجه، كإعطاء تعليمة صريحة أن يقوم الموظف بالتوقيع على المستندات التي أعدها بغية تحديد مسؤوليته اتجاهها .ومن أجل الوقوف على تعليماتي ستطيع المنفذ تطبيقها على أحسن وجه، لابد أن تتوافر هذه الأخيرة على الوضوح والصراحة والفهم، إلى جانب احترام السلم التسلسلي للوظائف[2].

-ثانيا: إجراء حركة التنقلات بين العاملين

إن إجراء حركة التنقلات بين العاملين داخل المؤسسة، يكون من صلب إجراءات نظام الرقابة الداخلية، كون أن هذا الإجراء يمكن من كشف الأخطاء والتلاعبات التي أرتكبها الموظف خلال العمليات التي تدخل ضمن اختصاصاته وتحت مسؤولياته حيث أن حركة التنقلات بين العاملين، لابد أن تكون مدروسة ومبنية على أساس علمي ولا تتعارض مع السير الحسن للعمل، كتغيير موظف من مصلحة المالية إلى مصلحة المحاسبة ولا ينبغي

1 خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 43.

2 محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي ، مرجع سابق، ص 112.

في هذا الإطار تغيير موظف من مصلحة الأمن أو البحث إلى مصلحة تختلف بشكل كبير عن العمل داخل المصلحة المنتمي لها كمصلحة المستخدمين مثلا[1].

المطلب الثاني :إجراءات تخص العمل المحاسبي في البنوك

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية السليم، من بين أهم المقومات المدعمة لنظام الرقابة الداخلية الفعال، لذلك يجب سن إجراءات معينة تمكن من أحكام رقابة دائمة على العمل المحاسبي.

الفرع الأول :خصائص العمل المحاسبي في البنوك

يتوقف شكل النظام المحاسبي على طبيعة نشاط المؤسسة وعلى بيئة الرقابة إلا أنه لابد من توافر عناصر أساسية يمكن اعتبارها عوامل مشتركة في جميع النظم المحاسبية كالنظرية المحاسبية، الطريقة المحاسبية والمجموعة المستندية الدفترية، القوائم المالية والكشوف الإحصائية، الآلات والمعدات الإجراءات الرقابية والتعليمات الإجرائية، الموظفون.[2]

أما بالنسبة للنظام المحاسبي في البنوك، فيتمز بما يلي:[3]

– يتميز النظام المحاسبي المصرفي بالدقة والأمانة والسرعة عند تسجيل العمليات المالية، واستخراج مراكز العملاء، وعلى البنك أن يوازن بين هذه الأمور فلا يحقق الدقة على حساب السرعة أو العكس.

فالدقة مطلوبة ليشعر المودع بالاطمئنان والسرعة مطلوبة لاستخراج الأرصدة للعملاء فور حدوث كل عملية إيداع أو سحب، وحتى لا ينجم عن عدم ممارسة ذلك تحمل البنك

1 محمد التهامي طواهرومسعود صديقي، مرجع نفسه، ص– ص113–112.

2 عبد الوهاب نصر شحاتة السيد شحاتة، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات لإسكندرية ،الدار الجامعية، 2003، ص92.

3 خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص– ص37–38.

لمسؤوليات صرف شيكات لعملاء ليست لديهم أرصدة كافية أو الامتناع عن الصرف لعميل له أرصدة كافية، مما ينتج آثارا ضارة بالبنك.

ويلازم الدقة والسرعة إحكام الرقابة التامة توفير للأمانة الواجبة نظرا لنوعية الخدمة محل التعامل وهي تقديم النقود، ومن هنا يأتي التنسيق الواجب بين التنظيم الإداري والمحاسبي، والتحديد الواضح للسلطات والمسؤوليات بحيث يتم التسجيل فورا، وإعداد ميزان مراجعة يومي.

– تتميز عمليات البنوك بتشابهها وكثرتها ومعدل تكرارها مثل عملية الإيداع والسحب ومن هنا يتطلب الأمر تعدد الكشوف والدفاتر والسجلات الإحصائية وتفريغ هذه العمليات المتشابهة في كشوف يختص كل منها بالعمليات المتجانسة؛

– تتسم عمليات البنوك بإثبات قيم موجودة بالبنك وغير مملوكة له، مما يتطلب الاستعانة بالحسابات النظامية والقيود النظامية مثل عمليات أوراق القبض والأوراق المالية المودعة بصفة أمانة أو تأمين سلف... الخ؛

– تتميز إيرادات البنوك بأن أغلبها عبارة عن فوائد وعمولات مقابل الخدمات المقدمة للعملاء وهي بذلك تختلف عن المنشآت التجارية والصناعية والتي تتميز إيراداتها بناتج زيادة سعر البيع عن تكلفة الشراء والإنتاج؛

– يجب أن يتميز النظام بقدرته على توفير البيانات والمعلومات الضرورية وتقديمها للإدارة لمساعدتها في اتخاذ القرارات السليمة وفي الوقت المناسب؛

– تتميز محاسبة البنوك بأن أقسامها المختلفة تقوم بتنظيم مستندات القيود ثم ترحل هذه المستندات على الحاسوب الذي يقوم، وبمجرد إدخال مستندات القيود بالترحيل إلى اليومية المساعدة وحسابات الأستاذ المساعد كما يقوم أيضا بإثبات هذه القيود في اليومية العامة والترحيل إلى الحسابات بدفتر الأستاذ العام؛ أي أن ما هو متبع أن الأقسام تقوم بتنظيم

مستندات القيود ولا يقوم قسم الحسابات العامة بتنظيم قيود إجمالية، ومن هنا تأتي محاسبة البنوك من خلال محاسبة كل قسم من أقسام البنك بصورة منفردة.

الفرع الثاني : إجراءات العمل المحاسبي في البنوك

تتمثل إجراءات الرقابة المحاسبية في الفصل الكافي بين الوظائف وخاصة الفصل بين وظيفة اعتماد العملية والتصريح بها أو وظيفة التسجيل في الدفاتر وفصلها عن الشخص الذي تكون الأصول في عهدته، وضرورة وجود إجراءات للاعتماد والتصريح المسبق لتنفيذ أي عملية، ووجود توثيق كافي لأي عملية، وكذلك وجود إجراءات رقابية مادية لحماية الأصول بالإضافة إلى إجراء مطابقات بين الأرصدة الدفترية والأرصدة الفعلية للأصول، وأيضا ضرورة توفر الكفاءة والأمانة في العاملين.[1]

ويمكن تصنيف الإجراءات التي تخص العمل المحاسبي كما يلي:

1-التسجيل الفوري للعمليات

يعتبر تسجيل العمليات التي تقوم بها البنوك من بين وظائف كل قسم من أقسام البنك بحيث يكون لكل قسم مستنداته وسجلاته وبطاقاته وكشوفا ته الخاصة، إذ يقوم كل قسم بتسجيل العملية بعد حدوثها مباشرة، فالسرعة التي تصاحبها الدقة في التسجيل، تمكن من السرعة وحفظ المستندات المحاسبية التي تم على أساسها التسجيل المحاسبي، الذي يكون بدون:[2]

-شطب؛

-تسجيل فوق تسجيل آخر؛

-لا يلغي تسجيل معين، إلا وفق طرق معروفة عكس التسجيل ثم إثبات التسجيل الصحيح؛

1 عبد الوهاب نصر وعلي شحاتة السيد شحاتة، مرجع سابق، ص93.

2 محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، مرجع سابق،ص- ص114.

– إن التسجيل الفوري للعمليات يؤثر إيجابا على معالجة البيانات التي ينتظر من ورائها الحصول على معلومات صادقة ومعبرة عن الوضعية الحقيقية وملائمة لاتخاذ القرارات المناسبة.

2-التأكد من صحة المستندات:

تشمل المستندات على مجموعة من البيانات التي تعبر عن عمليات قام بها البنك، لذلك ينبغي مراعاة بعض المبادئ الأساسية عند تصميم هذه المستندات [1]:

– البساطة التي تساعد على استخدام المستند واستكمال بياناته؛

– عدد الصور اللازمة، حتى يمكن توفير البيانات اللازمة لمراكز النشاط داخل الأقسام المعنية؛

– ضمان توفير إرشادات عن كيفية استخدامها وتوضيح خطوات سيرها؛

– يجب استعمال الأرقام التسلسلية عند طبع نماذج المستندات، مما يساعد على إجراء عملية الرقابة وعلى العودة إليها عند الحاجة؛

نظرا لأهمية هذه المستندات وجب أن يجمع المستند الشروط الآتية:

– يجب أن يعد على مطبوعة مخصصة لهذا الشأن؛

– أن يتم إعداده بدون شطب، واضح ويحمل كل الإيضاحات اللازمة بغية تفادي الخلط أو التأويل؛

– أن يكون ممضي من طرف المسئولين المؤهلين، وأن يدخل في إطار اختصاصاتهم.

-أن يحتوي على التاريخ؛

1 مرجع نفسه، ص – ص 115-116.

3-إجراءات المطابقة الدورية:

تعتبر المطابقات الدورية من بين أهم الإجراءات التي تفرض على العمل المحاسبي داخل البنوك تقريبه من الواقع، لأن العمل المحاسبي يعتمد أساسا على المستندات الداخلية والخارجية والتي هي موضوع المراجعة المستندية، أي أن هذه المستندات يمكن أن تكون غير صحيحة مما يؤثر سلبا على مخرجات نظام المعلومات المحاسبية، وبالتالي على القوائم المالية الختامية للبنك.

ونظرا لما سبق جاءت إجراءات نظام الرقابة الداخلية لكي تكشف ذلك عن طريق إجراء مقاربة دورية بين مختلف مصادر المستندات من جهة، ومن جهة أخرى بين المستندات والحقيقة المتمثلة أساسا في الواقع كالجرد المادي مثلا.

بالنسبة لإجراء المطابقات الدورية في البنوك يتم في ما يخص الحسابات المتعلقة بالبنك المعني بالمطابقة، ومفتوحة باسمه لدى بنوك أخرى، حيث يتم سحب المكشوفات الخاصة بهذه الحسابات دوريا وتتم مطابقتها مع نفس الحسابات داخل البنك المعني، وتمكن هذه المقاربة بين ما تم تسجيله لدى البنك المعني وكشف الحساب المفتوح لدى البنك المقابل من استخراج مختلف التباينات، المتمثلة أساسا في القيود التي سجلت على مستوى البنك المعني ولم تسجل على مستوى البنك المقابل أو العكس.

ترتبط فعالية هذه المقاربة فإجراءها على الأقل مرة في الشهر وبإتباع طريقة واضحة لإجراء عملية المقاربة، يمكن كذلك إجراء مقاربات دورية أخرى كمقاربة حسابات المخزونان بما هو موجود فعلا على مستوى البنك وذلك عن طريق عملية الجرد المادي للمحزونات، كذلك مقاربة حسابات الاستثمار بما هو موجود فعلا على مستوى البنك وذلك باستعمال عملية الجرد المادي للاستثمارات، أيضا يمكن مقاربة حسابات الأعباء بما تم تحمله فعلا، كإجراء مقاربة تخص حسابات المرتبات والأجور بما تم على مستوى مصلحة الأجور في مديرية الإدارة العامة.

إن إجراء هذه المقاربات الدورية ومقاربات أخرى، يمكن إجراؤها في ظل ظروف أخرى وأنشطة أخرى، تمكن من تدعيم مقومات نظام الرقابة الداخلية كما تكمن من تقريب ما تم التوصل إليه من خلال المعالجة المحاسبية إلى ما هو حقيقي على مستوى البنك، أي ما يسمح لنظام المعلومات المحاسبية من توليد معلومات ذات مصداقية ومعبرة عن الوضعية الحقيقية للبنك[1].

4- عدم إشراك موظف في مراقبة عمله

يكتسي العنصر البشري داخل أي نظام أهمية كبرى في تحقيق أهداف هذا الأخير وفي المحافظة على السير الحسن له، كون أن التقيد الجيد للطرق والإجراءات تتوقف على هذا العنصر، لذلك أصبح من الضروري تحديد الاختصاصات وتوزيع المسؤوليات داخل نظام المعلومات المحاسبية بما يتناسب مع موقع كل موظف داخل النظام وبما يستجيب إلى تدعيم مقومات نظام الرقابة الداخلية المفروضة على النموذج المحاسبي للبنك.

لهذا وجب على نظام الرقابة الداخلية، سن إجراء يقضي بعدم إشراك موظف في مراقبة عمله داخل نظام المعلومات المحاسبية، نظرا لأن المراقبة تقتضي كشف الأخطاء التي حدثت أثناء المعالجة أو التلاعبات الممكن وقوعها والتي تخل بأهداف نظام الرقابة الداخلية، فمثلا عند وقوع خطأ في كشف اليومية لقسم الصندوق في البنك عن جهل للطرق والقواعد المحاسبية، فهذا الأخير لا يستطيع كشف خطئه، وكذلك إذا حدث تلاعب، وكان هو من يراقب عمله، فالمسؤول على قسم الصندوق هنا يغطي هذا التلاعب كونه صادر عنه، وفي العادة يتم إرسال الكشوف ومرفقاتها من المستندات والوثائق إلى قسم الرقابة الداخلية للتدقيق وضبط الحركة اليومية الإجمالية لقسم الصندوق، أي أنه قد تم وضع هذا الإجراء داخل البنك ليقضي على هذه الإشكالية ويتيح معالجة خالية من هذه الشوائب التي تسيء إلى المعلومات المحاسبية.

1 محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، مرجع نفسه، ص- ص 117- 119.

المطلب الثالث :الاجراءات الرقابية الداخلية في البنوك التجارية

بالإضافة إلى الإجراءات المتعلقة بالجانب التنظيمي والإداري والإجراءات التي تخص العمل المحاسبي، هناك إجراءات عامة تكون مكملة لسابقتها، وبتفاعل جميع هذه الإجراءات يستطيع نظام الرقابة الداخلية تحقيق أهدافه المرسومة

الفرع الأول: التأمين على ممتلكات البنك

تتبع أهمية الإشراف والرقابة على البنوك من أهمية الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في الحياة الاقتصادية للدول المختلفة، ومن حقيقة أن هذه البنوك تخدم عدة فئات يهمها جميعا أن يظل البنك سائرا في أعماله على أحسن وجه سواء إدارة البنك أو جمهور المودعين وجمهور المستفيدين أو السلطات النقدية .وذلك عن طريق التأمين عليها ضد كل الأخطار المحتملة، سواء كانت طبيعية كالأخطار الجوية التي يتم استبعاد أثرها بالتأمين على الممتلكات والتخزين الجيد للمواد والوثائق لاستبعاد التفاعل الذاتي لها سواء بفعل فاعل كالسرقة أو الحريق فيلجأ البنك في هذا الإطار إلى التأمين على الممتلكات ضد أخطار السرقة أو الحريق بغية تفادي الخسائر[1].

الفرع الثاني: التأمين ضد خيانة الأمانة

في ظل تدعيم مقومات نظام الرقابة الداخلية يكون من بين إجراءات هذه الأخيرة إجراء يخص التأمين على الموظفين الذين يعملون بشكل مباشر في النقدية سواء تحصيلها أو صرفها، أو الذين يدخل ضمن اختصاصهم التسيير المادي للأوراق المالية أو التجارية ضد خيانة الأمانة، فمن غير المعقول أن يحافظ نظام الرقابة الداخلية على تحقيق أهدافه المرسومة دون إجراء التأمين ضد خيانة الأمانة بالنسبة للموظفين السابق ذكرهم .

فمثلا نجد من بين وظائف المسؤول على الخزينة الرئيسية في البنك، استلام النقد المتجمع لدى أمناء الصناديق الفرعية وجرد الخزينة الرئيسية في نهاية كل يوم عمل

1 خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 63.

ومطابقتها مع القيود الدفترية وبالتالي الأموال المتجمعة لديه مبالغ ضخمة يجب في هذا الإطار التأمين عليه ضد خيانة الأمانة التي تكبد البنك خسائر كبيرة والتي قد تؤثر على سيرورتها الطبيعية، وكذلك الشأن بالنسبة للموظفين الآخرين[1].

الفرع الثالث : اعتماد رقابة مزدوجة

يستعمل هذا الإجراء في أغلب المؤسسات الاقتصادية بما في ذلك البنوك، كونه يوفر ضمانا للمحافظة على النقدية، إذ تتولى أجهزة الرقابة المتخصصة داخل البنك أعمالها بوسائل عديدة منها الرقابة الثنائية والضبط الداخلي ضمانا للرقابة الذاتية كل ذلك يتم في قسم الرقابة الداخلية، حيث يتم استلام مستندات القيود والكشوفات من الأقسام الفنية المختلفة وتدقيقها، ثم تبويب الحسابات الواردة في الكشوفات وفق حسابات دفاتر الأستاذ العام والمساعد حتى يستطيع إعداد كشوفات مراجعة يومية وعمل ملخص كشف مراجعة يومي استنادا للكشوفات التفصيلية.

هذا الإجراء من شأنه أن يعمل على[2]:

- حماية النقدية؛
- تفادي التلاعب والسرقة؛
- إنشاء رقابة ذاتية؛
- تدعيم مقومات نظام الرقابة الداخلية.

الفرع الرابع : إدخال الإعلام الآلي

إن معظم البنوك تمسك حساباتها بواسطة الحاسوب الإلكتروني، ومن مبررات إدخال الإعلام الآلي لتنفيذ العمل المحاسبي ما يلي:

- حجم عدد العمليات؛
- السرعة في معالجة البيانات؛

1 محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي ، مرجع سابق،ص121.

- تخفيض نسبة الخطأ في المعالجة؛
- إمكانية الرجوع أو استشارة المعطيات بسرعة.

وعليه يمكن للمعالجة السريعة للبيانات المحاسبية في ظل استعمال الإعلام الآلي أن تعطي لنا قوائم مالية ومحاسبية تعبر عن الوضعية الحقيقية للبنك وكل ما يحتويه من حسابات، بغية السماح لنظام المعلومات المحاسبية من توليد معلومات ذات مصداقية في الوقت والمكان المناسبين من أجل اتخاذ القرارات، أو تلبية حاجات الأطراف المستعملة للمعلومات[1].

المطلب الرابع: خطوات الرقابة الداخلية على الاداء

الفرع الأول: عناصر تقييم القسم الإداري

إن هدف نظام الرقابة الداخلية ليس حل مشاكل هذا القسم ولكنه يستخدم لاكتشاف المناطق التي تثير المشاكل، بحيث يعمل هذا النظام على بحث منظم عن المشاكل التي تتعلق بكفاءة الأداء في البنك وتقديم التوصيات من خلال المراجع الإداري الذي يقوم بإبداء رأيه دون تحيز لطرف معين.

يمكن معرفة نتائج هذا التقييم باستخدام مجموعة من العناصر والتي يمكن حصر أهمها في ما يأتي:

اولا: متابعة مدى الالتزام بالبيئة التشريعية واللائحية والتنظيمية الرسمية

من المتفق عليه أن البنوك تعمل في ظل بيئة تشريعية ولائحية وتنظيمية رسمية، أهمها بالطبع قانون البنوك ولائحته التنفيذية وقانون الشركات وقانون رأس المال وتعليمات البنوك المركزية، ويترتب على هذا الإطار التشريعي عدة آثار، تهم مراقب الحسابات في تخطيط أعماله، منها :

[1] 1 محمد التهامي طواهر ومسعود صديقي، مرجع سابق، ص122.

– إن البنك سيكون ملزما بعدم الخروج على تعليمات البنك المركزي، خاصة فيما يتعلق بحدود الإقراض ومخصصات مقابلة خسائر القروض والسلفيات؛

– إن البنك سيكون ملزما في تكوين احتياجات قانونية يلزم استقطاعها من الربح القابل للتوزيع؛

– إن هناك تقارير عن البنك تعدها جهات الرقابة مثل البنك المركزي وهيئة سوق المال يجب على مراقب الحسابات فحصها جيدا؛

– فحص ومناقشة الإدارة بخصوص سياسة مجلس إدارة البنك في الإقراض ومنح الائتمان؛

– طلب وفحص ملفات القروض – أو عينة منها – للتحقق من عدم خروج وثائق القرض كما تظهر في ملف القرض على القوانين واللوائح السارية وسياسة مجلس إدارة البنك؛

– في حالة الخروج على القوانين واللوائح يجب أن يحكم مراقب الحسابات على إثر هذا الخروج على القوائم المالية وما إذا كان يعتبر بمثابة تصرف غير قانوني.

ثانيا: الميزانيات التقديرية:

لها دور حيوي في عملية تخطيط البنك، وعادة تحرص إدارة البنك على تنفيذ هذه الميزانية بأحسن أداء ممكن، وعادة ما يتم تقييم أداء الوحدات المختلفة بالبنك ككل من خلال إمكانية تنفيذ الخطط الموضوعة، ويتم التعرف على ذلك عن طريق مقارنة النتائج الفعلية بالتقديرات الموضوعة في الميزانية، ولا يكفِ أن تتم هذه المقارنة بعد نهاية السنة المالية، إذ يعني ذلك تراكم الانحرافات خلال عام كامل، لذا تجرى المقرنات خلال فترات دورية، وذلك لاكتشاف الأخطاء فور حدوثها والعمل على تلافي أي قصور في حينه ذلك يتطلب بداية أن تكون بيانات الميزانيات التقديرية قد أعطيت بطريقة سليمة وبالدقة المطلوبة وأن تحضي بإقناع جميع مستويات التنفيذ وأن تشارك فعليا في إعدادها[1].

1 طلعت أسعد عبد الحميد، الإدارة الفعالية لخدمات البنوك الشاملة، القاهرة، مكتبة الشقري، 1998، ص– ص 258–259.

ثالثا: التقارير

تعتبر التقارير من أهم الأدوات المستخدمة في الرقابة باعتبارها إحدى وسائل الاتصال بين المستويات المختلفة وتتضمن التقارير وفقا لأنواعها كذلك أرصدة القروض وأنواع الضمانات، متوسط سعر الفائدة وتحليل إيرادات ومصروفات البنك وأسباب التغيير في السيولة وهذا فضلا عن التقارير المتعلقة بنسب الاحتياطي والسيولة والمعاملات الجارية للبنك وكذلك تقارير النشاط والخدمات الأخرى من بين أشكال التقارير ما يلي:

1 – التقارير التشغيلية

يساعد هذا النوع من التقارير على تدعيم الأفراد على تنفيذ الأنشطة اليومية فهي مرتبطة بنشاط البنك ونتائج العمليات خلال فترة معينة، لأن الغرض الأساسي منها هو المساعدة على حسن سير النشاط التشغيلي واتخاذ القرار الملائم قبل تفاقمه[1].

2 – التقارير التخطيطية

تعتبر أداة هامة تساعد المديرين على اتخاذ قرار التخطيط المرتبطة بالمستقبل وهي نوعان، تقارير مرتبطة بعمليات التخطيط وأخرى بالموازنات التخطيطية؛ فالنوع الأول يساعد على اتخاذ القرارات المرتبطة بالمستقبل، أما النوع الثاني بمجرد صدورها تصبح معايير الأداء للفترة القادمة وبتنفيذها تبدأ التقارير الرقابية بالتدفق والتي تعكس الفروق بين الأداء الفعلي والتي تم وضع[2].

3–التقارير الرقابية

تساعد هذه التقارير على التحقق من أن العمليات تسير وفقا لما هو مخطط من خلال المقارنة بين النتائج الفعلية والنتائج المحددة سلفا[3] .

1 مصطفى رضا عبد الرحمان و يحيى أحمد قللي، مبادئ المحاسبة المالية، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب ،1996 ، ص119.

2 مصطفى رضا عبد الرحمان ،مرجع سابق، ص– ص111–114.

3 احمد حسين علي حسين، مرجع سابق، ص50.

4 – تقارير محاسبة التكاليف

تقوم هذه التقارير على مبدأ محاسبة المسؤولية أي أن الأحداث التي تقع داخل البنك يجب إرجاعها إلى الشخص القائم بها، أي أن كل شخص مسؤول عن إدارة قسمه يتحمل المسؤولية الكاملة في أداء عمله[1] .

الفرع الثاني: أدوات الرقابة المحاسبية

ويمكن أن نميز بين عدة أدوات للرقابة المحاسبية في البنوك، يتم عرض أهمها كما يلي[2] :

1-الرقابة القبلية والبعدية

بصفة عامة يمكن أن نميز بين صنفين للرقابة، إحداهما قبلية تعتمد على رقابة شروط العملية قبل حدوثها، وتستخدم بصفة أساسية في الجانب المحاسبي في رقابة جميع عناصر القيد قبل تسجيله في دفتر اليومية، أما الصنف الثاني الرقابة والبعدية؛ فتركز على رقابة العملية بعد تحققها، فالمراقب يراقب حركة الحسابات.

2-الرقابة من خلال الجرد

تعتبر الملاحظة المادة الوسيلة الأفضل للتأكد من وجود الأصل بالبنك، فالمراقب يستخدم ذلك كلما سمحت الفرصة خلال فترات الجرد، ويتم الفحص المادي أو العد على مختلف مكونات الميزانية وخاصة النقدية الوطنية والأجنبية، وسائل الدفع بالمحفظة، ملفات القروض، الاستثمارات، مخزون المطبوعات، ... الخ.

ويبرز دور المراقب في تقييم نوعية إجراءات الجرد، وأخذ المعلومات الضرورية حول الرقابة على استقلالية الدورات المحاسبية، وإعداد تقرير سير عملية الجرد بطريقة تضمن

1 مرجع نفسه، ص55.

2 بوطورة فضيلة، مرجع سابق، ص ص 94 – 95.

احترام تعليمات البنك وضمان جرد فعلي للأصول، إلا أن ذلك يتطلب وضع تقنيات أخرى للتأكد من ملكية وقيمة الأصول، لأن الجرد يؤكد وجوده فقط.

3-الرقابة من خلال التبرير

ويقوم برنامج عمل المراقب عند استلام المستندات الثبوتية على تغطية جانبين، التأكد من نوعية إعداد هذه المستندات ثم تحليلها؛ فيتم التحقق من جودة تأشيرة الموظف المعد للمبرر، ومقارنة مدى تطابق الرصيد المبين في حالة المقاربة والحساب المقابل في ذلك التاريخ، وكذلك التأكد من مجموع الطرف المدين والدائن، والفرق الذي سيعطيه الرصيد (الرقابة الحسابية).

4-الرقابة من خلال المقاربة البنكية

تسمح هذه التقنية من مراقبة حسابات البنك المفتوحة لدى الغير من بنوك ومؤسسات مالية، عن طريق مقارنة قيمة الحساب في دفاتر البنك بقيمة كشفه لدى الغير، فإن وجود عدم تطابق في القيمة فإنه يدل على أن هناك عمليات تم تسجيلها لدى البنك ولم يسجلها الغير أو العكس.

ويعتمد برنامج عمل المراقب من خلال تتبع الدفاتر الثبوتية للحسابات من وجود توقيع العون المكلف بإعداد بطاقة المقاربة والتأكد من تطابق الحسابات وفي نفس التاريخ، والتحقق من أسطر التسجيلات المصرح بها لدى البنك وليس لدى الغير أنها تظهر في دفتر اليومية للبنك، ولا تظهر لدى الغير من بنوك ومؤسسات مالية والعكس، وتحليل دقيق للتسجيلات المحاسبية وخاصة؛ تلك التي تمثل المبالغ المرتفعة والعمليات غير العادية، ومطابقة الوثائق الثبوتية لها، وكذلك متابعة الأسطر الخاصة بالمبالغ المتساوية ولكن بتواريخ مختلفة والتي تتكرر من شهر إلى آخر.

5-الرقابة من خلال التصديق(التأكيد)

تتطلب هذه التقنية تصديق الأشخاص والبنوك والمؤسسات التي تقيم علاقة عمل بالبنك، فيتم طلبها خلال فترة إقفال الحسابات، أما إذا كان نظام الرقابة الداخلية سليم وكفء فيمكن أن تكون طلبات التصديق لفترات أخرى، إلا أنه يجب أخذ فترات الإجابة على طلبات التصديق بعين الاعتبار عند تخطيط عملية الرقابة.

وأبسط الطرق في هذا المجال تتمثل في طريقة التصديق المباشر؛ أين يقوم المراقب بالطلب من الغير الذي تربطه علاقة بالبنك التأكيد المباشر لمعلومات متعلقة بعملية أو رصيد أو معلومات أخرى، إلا أن هذا الإجراء الرقابي لا يمكن اعتباره مستقل عن نظام الرقابة المحاسبية بل يكون متكامل معه مباشرة ويمثل إحدى مكوناته حتى يحقق أهدافه.

الفرع الثالث : الأدوات الرئيسية لتحليل المعلومات المالية

يتاح للمحلل مجموعة متنوعة من أدوات التحليل ويمكنه الاختيار من بينها ما يلاءم الغرض من التحليل.

1- تحليل القوائم المالية

يهتم الباحثون بتحليل القوائم المالية بغرض التعرف على مصادر الأموال ومجال استخدمها، والحكم على نتائج الأعمال للمنظمات، ويحتاج تحليل القوائم المالية للبنوك عناية خاصة، لأن ذلك بغرض تحقيق مجموعة من الأهداف، البعض منها يتعلق بعملية الرقابة والبعض الآخر يتعلق بالتخطيط.

يقوم المحلل بعرض وتحليل وتفسير القوائم المالية التي يعدها المحاسبون وذلك بهدف إتاحة المعلومات اللازمة لمعاونة الإدارة العليا بالبنط وغيرها من الإدارات المختصة من المتابعة والرقابة وقياس الأداء للأنشطة التي تعنيها، بالإضافة إلى توفير قاعدة من المعلومات الأساسية للتخطيط المستقبلي[1].

1 عبد الغفار حنفي و رسمية قريا قص، أسواق المال، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000، ص147.

2- تحليل النسب

يعتبر تحليل النسب هو أكثر أدوات التحليل المالي شهرة وأكثرها استخداما على نطاق واسع، وتمثل النسب أداة تحليل توفر للمحلل المالي في معظم الأحوال مفاتيح استدلال ومعرفة وإذا ما تم تفسيرها تفسيرا سليما فإنها ترشد المحلل إلى المجالات التي تحتاج إلى مزيد من البحث والاستقصاء، ولأن النسب مثل أدوات التحليل الأخرى ذات توجه مستقبلي فإن المستخدم يجب أن يكون قادرا على تسوية وضبط الأمور المتصلة أو الموجودة في علاقة ما تتلاءم مع شكلها وحجمها المحتمل في المستقبل، وعلى ذلك فإن جدوى النسب المالية تعتمد على تفسيرها بذكاء ومهارة وهو ما يمثل أصعب جانب في تحليل النسب .

وتتأثر النسب خاصة بمؤسسة ما بعوامل متعددة مثل ظروف التشغيل الداخلية ظروف العمل العامة، السياسات الإدارة، المبادئ المحاسبية وفيما يتعلق بالمبادئ المحاسبية على وجه التحديد فإنها تؤدي إلى مقارنات غير موضوعية في حالة قيام المنشأة بتغيرات محاسبية، لذلك يجب على المحلل أن يتأكد تماما من أن الأرقام المستخدمة في حساب النسب صالحة ومنسقة .وفي وقتنا الحالي أضحى القيام بالتحليل المالي لتفسير القوائم المالية ضرورة ملحه ومطلب أساسي لمختلف الأطراف متمثلة في مراجع الحسابات الخارجي المستقل نفسه والمجتمع المالي من مستخدمي القوائم المالية وإدارة البنك وحتى الجهات الحكومية.

تبقى أهم النسب المستخدمة في تقييم الوضعية المالية للبنك ما يلي [1]:

- نسبة القدرة على السداد؛
- توزيع المخاطر؛
- معامل السيولة.

1 طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية، تحليلةالعائد والمحاضرة، كلية التجارة، الإسكندرية، جامعة عين الشمس، الدار الجامعية، 2003، ص ص 40-41.

المبحث الثالث: علاقة الرقابة الداخلية بالبنوك التجارية

نظرا لأهمية نظام الرقابة الداخلية وتأثيره على مجال ضمان تحقيق أهداف العمليات والوظائف التي تقوم بها إدارة البنوك, فإنها تخضع لعدة مقومات وأساليب تساعد وتسهل من حسن سير أدائها.

المطلب الأول : مقومات الرقابة الداخلية

يجمع الباحثون في التدقيق على أنه لابد من توفر المقومات الرئيسة التالية في نظام الرقابة الداخلية السليم : [1]

1 – هيكل تنظيمي إداري :

و لتحقق فاعلية الرقابة الداخلية يجب أن يتسم الهيكل التنظيمي في المنشأة بما يلي:

- أن يمثل هذا الهيكل الخطط التنظيمية لتحقيق أهداف المنشأة؛
- ضرورة الترابط التنسيق بين الأهداف الرئيسية و الفرعية؛
- وضوح خطوط السلطة و المسؤولية؛
- مرونة و بساطة الخطط الموضوعة مع الثبات النسب.

2 – نظام محاسبي سليم:

و لتحقيق فاعلية الرقابة الداخلية، يجب أن يتسم النظام المحاسبي بما يلي:

- ✓ أن يقوم النظام المحاسبي على مفاهيم مبادئ و تتسم بالوضوح والثبات؛
- ✓ يتضمن النظام المحاسبي طرق وأساليب وإجراءات فنية للتحقق من جدية العمليات المحاسبية والتأكد من دقتها وسلامة التبويب لها؛
- ✓ شمل النظام المحاسبي على مجموعة مستنديه (داخلية و خارجية)؛
- ✓ إتباع مبدأ تقييم العمل؛

[1] زاهر عبد الرحيم عاطف، الرقابة على الأعمال الإدارية، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009، ص128-127.

✓ يجب أن يعتمد النظام المحاسبي على مجموعة مناسبة من التقارير و القوائم المالية؛

3 – الإجراءات التفصيلية لتنفيذ الواجبات:

يجب مراعاة تقييم الواجبات بين الدوائر المختلفة بحيث لا يستأثر شخص واحد بعميلة من أولها لأخرها.

4 – اختيار الموظفين الأكفاء ووصلهم في المراكز المناسبة:

وما يتضمن ذلك من وصف دقيق لوظائف المشروع المختلفة، برنامج مرسوم لتدريب العاملين في المشروع بما يتضمن حسن اختيارهم ووضع كل موظف في المكان المناسب.

5 – رقابة الأداء في إدارة المشروع ومراحله المختلفة وذلك لتحقيق كفاية عالية فيه:

ومما يجب ملاحظته ضرورة الالتزام بمستويات الأداء المخطط لها والمرسومة، وإذا ما وجد أي انحراف عن هذه مباشرة. المستويات، فيجب دراسته و وضع الإجراءات الكفيلة لتصحيحه، وتتم أداء الرقابة إما بالطريقة المباشرة أو غير مباشر.

6 – استخدام كافة الوسائل الآلية:

ويتم ذلك بطريقة تكفل التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المسجلة في الدفاتر والسجلات، والمحافظة على أصول المشروع من أي تلاعب أو اختلاس.

المطلب الثاني : اساليب وطرق تقييم نظام الرقابة الداخلية

حتى يقوم المراجع بتقييم نظام الرقابة الداخلية يعتمد على مجموعة من الادوات والاساليب ويعتبر تقييم الرقابة الداخلية من المراحل الرئيسية التي يقوم بها المراجع والتي يسعى الى فهم واستعاب نظام المعلومات و الرقابة الداخلية للمؤسسة .

الفرع الأول: اساليب نظام الرقابة الداخلية

يستخدم المرجعون عدة اساليب وادوات، لدراسة اجراءات نظام الرقابة الداخلية والتصرف عليها بهدف الحكم على فعالية وادء النظام، في انتاج البيانات المحاسبية السليمة والمحافظة

على اصول المؤسسة، وبهدف تحديد جوانب الضعف والانحراف التي تتطلب فحصا وتمحيصا دقيقين ولتحديد نطاق المراجعة:

1 – طريقة التقرير الوصفي: تقوم هذه الطريقة على وصف اجراءات الرقابة، عن طريق شرح تدفق البيانات، وعن طريق تحديد مراكز السلطة والمسؤلية لكل دورة عمليات.

حيث يقوم المراجع بوصف نظام الرقابة، بتتبع المناقشات مع افراد المؤسسة فانه يعد وصفا مكتوبا للنظام، وتعتير المرونة بمثابة الميزة الأولى لمذكرات وصف النظام، وعلى اية حال فان نجاح هذا الاسلوب يعتمد على قدرة المراجع في ممارسة الكتابة، ويمكن ان يؤدي الوصف غير الجيد لنظام الرقابة الداخلية، الى سوء فهم للنظام ومن ثم يؤدي الى تصميم غير صحيح وتطبيق غير صحيح لاختبارات الالتزام.

2 – طريقة الاستقصاء: تقوم هذه الطريقة على اعداد اسئلة، تغطي اجراءات الرقابة الداحلية لكل دورة عمليات، والبيانات الواردة ويجب ان تصاغ هذه الاسئلة بطريقة تهدف الى الاستفسار عن تفصيلات العمل وخطواته المتبعة في مركز النشاط، ويراعي عن تصميم القائمة تحديد العلاقة بين الاسئلة المختلفة، بطريقة تمكن من وراعات الاعتبارات التالية وهي:

- ✓ اظهار مصادر المعلومات المستخدمة في الاجابة عن كل سؤال والتحقيقات التي تتم للتأكد منها [1]؛
- ✓ التفرقة بين نواخي الضعف البسيطة، ونواحي الضعف الجسيمة، في اخراءات الرقابة الداخلية؛
- ✓ احتوائها على وصف تفصيلي لنواحي في اجراءات الرقبابة الداحلية؛

3 – الاستبيان الاحصائي: هي طريقة تسمح انطلاق من عينة ماخوذة بطريقة عشوائية في مجتمع مرجعي ثم تعميم الملاحظات الماخوذة من العينة على المجتمع.

[1] عزوز ميلود، دور المراجعة في تقييم اداء نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة الماجيستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2007، ص 76.

فالمجتمع هو مجموعة البيانات التي يرغب المراجع اختبارها لتوصل الى استنتاجات، في حين ان العينة لب المجتمع الذي يعمل عليه المراجع، ويجب ان تكون ممثلة له، ويكون لكل فرد المجتمع فرصتة متساوية الاختبارات ضمن العينة ويجب ان يتم اختبارها بطريقة عشوائية.

4 – المقابلات: الهدف منها هو اخذ راي اولي نوعي بشكل اساسي على متختلف الانظمة المكونة للمؤسسة حيث يقوم المراجع بتنفيذ مقابلات معمقة مع المدراء المعنيين بالمجال الرئيسي للدراسة، ويتم تحضيرها بناءا على خبرته وحدسه، مساعدة الزملاء

5– خرائط التدفق: يمكن تعريفها بانها " رسم بياني يستخدم الرموز لتمثيل المستندات ومسار تدفقها داخل المؤسسة وبذلك فهي تعمل على ايصال كل المعلومات الملائمة، والتي تستخدم لتقسيم العمل ونظام الاعتماد داخل المؤسسة".

وتشكل خرائط التدفق هيكل يتضمن مجموعة من الرموز والاشكال، حيث يقوم المراجع بفحص تدفق المعلومات ودراسة المراحل المختلفة لتجهيز المستندات، وباستخدام رموز نمطية يتم تصميم خريطة سير العمليات بطريقة تمكن من الحصول على معلومات ذات دلالة لمن يقوم بفحص النظام ويكون متفهما لتلك الرموز.

ومن الوسائل الحديثة التي انتشر استخدامها مؤخرا لجمع المعلومات عن نظام الرقابة الداخلية، ومن اجل بلورة خرائط التدفق يعتمد المراجع على رؤية شاملة للاجراءات المستعملة في مختلف المصالح والتي تكون ملحقة بالوثائق الرئيسية المستعملة او المحررة من قبل هذه المصالح ويوجد نوعين من خرائط التدفق.

- ✓ خرائط التدفق العمودية؛
- ✓ خرائط التدفق الافقية[1].

[1] عزوز ميلود، مرجع سابق، ص76.

الفرع الثاني: طرق تقييم نظام الرقابة الداخلية

يعتبر تقييم الرقابة الداخلية من المراحل الرئيسة التي يقوم بها المراجع والذي يسعى الى فهم واستيعاب نظام المعلومات والرقابة الداخلية للمؤسسة، وكذا اعداد برامج الاختبارات من التحقق من صحة عمل النظام، وتتمثل طرق النظام تقييم الرقابة الداخلية فيما يلي:

1- وصف الانظمة: قبل الحكم على نظام الرقابة الداخلية يكون فهمها من قبل المراجع امرا حتميا، من اجل السماح له بالحصول على فهم جيد لمحيط معالجته للمعلومات.

ولابد على المراجع ان يقوم بسلسة من الاختبارات لتأكد من ان اجراءات الرقابة الداخلية تطبق بطريقة مستمرة وبفعالية، وفي مرحلة وصف الانظمة فان المراجع يعبر عن مسار المعلومات المجمعة في المرحلة السابقة، ويكون ذلك على شكل وصف كتابي او على شكل خرائط التدفق وفي حالة قيام المراجع بالاستجوابات داخل المؤسسة من اجل وصف دقيق لنظام الرقابة الداخلية.

فلا بد عليه ان يحترم مجموعة من القواعد نذكر منها:

- ✓ احترام السلم التنظيمي، فاستجواب موظف يكون بعلم من مسؤليه الا في حالات خاصة؛
- ✓ حصر اجوبة الموظف في مجال عمله فقط.

2- التحقق من فهم النظام: بعد اعداد المراجع لخرائط التدفق او وصفه الكتابي، فانه يتحقق من استيعابه للنظام من اجل تجنب انطلاقه من اسس خاطئة، فخرائط التدفق تسمح للمراجع بايجاد الاجراءات الوقائية الملائمة.

3- التقييم الأولي لنظام الرقابة الداخلية: ان التقييم نظام الرقابة الداخلية يساعد المراجع على تحديد طبيعة وتوقيت ونطاق الاختبارات للمراجعة لأرصدة القوائم المالية، كون نظام الرقابة الجيد تنتج عنه معلومات مالية يمكن الاعتماد عليها، فالمراجع لا يمكنه مراجعة

جميع القوائم المالية وانما يعتمد على اسلوب الهيات الاحصائية، يقوم المراجع باعطاء تقييم اولي لرقابة الداخلية باستخراجه مبدايا لنقاط القوة ونقاط الضعف في المؤسسة.

4- التأكد من تطبيق النظام: يتم التأكد من تطبيق النظام باستعمال اسلوب العينات، للتأكد من ان الاجراءات الموضوعة تحتوي على ضمانات كافية، ويقوم المراجع بعملية الاختبار انطلاقا من العناصر المادية المتروكة عند تنفيذ الاجراءات فيتأكد هذا الاخير من حسن تنفيذ الاجراءات واحترام المبادئ الموضوعة.

5- التقييم النهائي لنظام الرقابة الداخلية: بعد اكتشاف المراجع بسوء تطبيق او عدم تطبيق لنقاط القوة بالاضافة الى تقاط الضعف التي توصل اليها عند التقييم الأولي لذلك النظام، وبالاعتماد على النتائج المتوصل اليها يقدم المراجع حوصلة في وثيقة مبينة اثار ذلك على المعلومات المالية مع تقديم اقتراحات قصد تحسين الاجراءات.

فالتقييم النهائي يسمح للمراجع باتخاذ الاجراءات التصحيحية الازمة على نظام الرقابة الداخلية[1].

[1] شدري معمر سعاد، مرجع سابق، ص 119.

خلاصة:

إن نظام الرقابة الداخلية في البنك وما يحتويه من أساسيات، تتمثل في الإجراءات الإدارية والتنظيمية التي تهدف إلى رفع كفاءة العاملين وتشجيعهم على التمسك بما يصدر إليهم من تعليمات وأيضا من خلال النظام المحاسبي في البنك، لحماية أصوله ومجوداته والتأكد من الصحة المحاسبية لما هو مثبت بالدفاتر والسجلات، كذلك هناك إجراءات عامة تخص التأمين على ممتلكات البنك وضد خيانة الأمانة واعتماد الرقابة المزدوجة وإدخال الإعلام الآلي.

ومن الضروري على إدارة البنك تقييم الأداء داخله، باعتبار أن تقييم الأداء من مؤشرات نجاح البنك للوصول إلى الأهداف المخطط لها بأقل تكلفة وجهد، متخذة الإدارة عدة طرق لتقييم الأداء داخل البنك كنظام الموازنات التقديرية ومحاسبة التكاليف المعيارية ونظام الإدارة بالأهداف .ويتم هذا التقييم إما على المستوى الكلي للبنك أو المستوى الوظيفي أو الفردي.

تمهيد

لقد تطرقنا في الفصلين السابقين إلى عموميات حول الرقابة الداخلية ودور نظام الرقابة الداخلية في تقييم أداء البنوك التجارية ولإظهار التقارب بين المعلومات النظرية التي تم التطرق إليها في الفصول السابقة اخترنا بنك الفلاحة والتنمية الريفية –وكالة المسيلة – كدراسة حالة للتعرف على وضعية الرقابة الداخلية في البنوك التجارية.

إن الرقابة الداخلية، عموما مجموعة من الإجراءات التي يجب أن تضمن عن يقين إدارة الأعمال بصفة منظمة وحذرة ،واستعمال اقتصادي وناجع للوسائل المجندة، إلى جانب المعرفة والتحكم في المخاطر بالإضافة إلى نزاهة ومصداقية المعلومات المالية وتلك المتعلقة بالتسيير مع ضرورة احترام القوانين والأنظمة والسياسات والإجراءات الداخلية.

وحتى يحقق بنك الفلاحة والتنمية الريفية مختلف أهدافه، وجب تصميم نظام رقابة داخلية فعال على جميع العمليات التي تقوم بها كل أجهزة الصندوق من جهة والصناديق الجهوية التابعة له من جهة أخرى بما تحتويه هي أيضا من أجهزة فرعية، ويطبق هذا النظام بجميع مقوماته الإدارية والمحاسبية والمالية على جميع الأجهزة في جميع المستويات الإدارية، حتى يتم تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية في ظل الإطار التشريعي والتنظيمي العام للوكالة.

المبحث الأول : لمحة تاريخية عن بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يحظى بنك الفلاحة والتنمية الريفية بمكانة هامة في السوق المصرفية الجزائري، إذ يعتبر واحدا من بين البنوك الجزائرية البارزة علي المستوي الخارجي والداخلي رغم كونه فتيا مقارنة ببعض البنوك الأخرى، وكغيره من البنوك العمومية الجزائرية فإن بنك الفلاحة والتنمية الريفية (**BADR**) يعمل على مواكبة التطورات الحاصلة في الصناعة المصرفية العالمية، لذا سعى البنك إلى تقوية مركزه في الوسط المصرفي سواء بالانتشار الجغرافي المميز عبر كامل التراب الوطني أو عن طريق توسيع وتنويع مجال نشاطه من أجل الاستفادة من الفرص التي تتيحها تلك التطورات وإدارة التحديات لزيادة فرص النمو والربحية.

المطلب الأول: نشأة بنك الفلاحة والتنمية الريفية

قامت الدولة الجزائرية بعد تحقيق إستقلالها بـ6 أشهر بتأميم المصارف الأجنبية، فتم إنشاء البنك المركزي الجزائري (حاليا البنك الجزائري) وكذا الخزينة الجزائرية، وفي عام 1963 ولد الصندوق الجزائري للتنمية (حاليا البنك الجزائري للتنمية)، وسنة 1964 تم إنشاء الصندوق الوطني للتوفير والاحتياط، وحتى يتم القضاء كليا على القطاع المصرفي التجاري، تقرر إنشاء البنك الوطني الجزائري بموجب قانون 66-178 الصادر في يونيو 1966 والذي كلف بتمويل عدة قطاعات منها الزراعية وغير الزراعية وأيضا قطاعات التجارة الخارجية.

ونظرا للأهمية الإستراتيجية للفلاحة أعيد النظر في هيكلة البنك الوطني الجزائري ليتم وبموجب المرسوم 82- 106 المؤرخ في 7 جمادى الأول عام 1402 الموافق ل 13 مارس 1982 إنشاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وذلك بهدف المساهمة في تنمية قطاع الفلاحة وترقيته، ودعم نشاطات الصناعات التقليدية والحرفية.

وفي هذا الإطار قام بنك الفلاحة والتنمية الريفية بتمويل المؤسسات الفلاحية التعابعة للقطاع الإشتراكي، مزارع الدولة والمجموعات التعاونية، مزارع القطاع الخاص، الصيد

البحري، وكذلك تمويل المشاريع التي تساعد على تنمية الأرياف وهي: الأطباء، الصيادلة، أطباء الأسنان، البياطرة، الصناعات التقليدية، التجار.

إذن فبنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة تنتمي إلى القطاع العمومي، تتمتع بالشخصية المعنوية والاسقلال المالي وتسير وفق القانون التجاري وتحافظ على توازنها المحاسبي، يقوم بجمع الأموال المودعة من طرف الزبائن لإقراضها إلى أشخاص طبيعين كانوا أو معنويين (شركات) بنسبة فائدة محددة من بنك الجزائر، كما يمارس كذلك تجارة النقود شراء بيع العملة الصعبة بواسطة تكلفة القرض.

وفي إطار الإصلاحات الإقتصادية تحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى شركة مساهمة ذات رأسمال تطور ليصبح سنة 1990 يتعدى 33 مليار دينار جزائري (وهو كذلك حاليا)، وبعد صدور قانون النقد والقرض في 14 أفريل 1990 والذي منح استقلالية اكبر للبنوك، وألغي من خلال نظام التخصص، أصبح بنك الفلاحة والتنمية الريفية كغيره من البنوك يباشر جميع الوظائف التي تقوم البنوك التجارية والمتمثلة في منح التسهيلات الائتمانية وتشجيع الادخار بنوعيها بالفائدة وبدون فائدة، والمساهمة في التنمية مع وضع قواعد تحمي البنك وتجعل معاملاته مع زبائنه أقل مخاطرة، ولتحقيق أهدافها وضع البنك إستراتيجية شاملة من خلال التغطية الجغرافية لكامل التراب الوطني بأكثر من 300 وكالة و31مديرية جهوية تشغل حوالي 7000 عامل ما بين إطار وموظف.

نظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلته البشرية صنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من طرف مجلة قاموس البنوك في المركز الأول في ترتيب البنوك الجزائرية، واحتك المركز 668 في الترتيب العالمي ما بين 4100 بنك مصنف.

المطلب الثاني : تطور بنك الفلاحة والتنمية الريفية

مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية في تطوره بثلاث مراحل رئيسية وهي:

المرحلة الأولى(1988-1990):

خلال هذه المرحلة انصب اهتمام البنك على تحسين موقعه في السوق المصرفي، والعمل على ترقية العالم الريفي عن طريق تكثيف فتح الوكالات المصرفية في المناطق ذات النشاط الفلاحي.

المرحلة الثانية (1991- 1999):

بموجب قانون النقد والقرض الذي ألغي من خلاله التخصص القطاعي للبنوك، توسع نشاط بنك بدر ليشمل مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني خاصة قطاع الصناعات الصغيرة والمتوسطة بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة، أما في المجال التقني فقد شهدت هذه المرحلة إدخال وتعميم استخدام الإعلام الآلي عبر مختلف وكالات البنك.

المرحلة الثالثة (2000 - إلى يومنا هذا):

تميزت هذه المرحلة بمساهمة بنك بدر كغيره من البنوك العمومية في تدعيم وتمويل الاستثمارات المنتجة، ودعم برنامج الإنعاش الاقتصادي والتوجه نحو تطوير قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمساهمة في تمويل قطاع التجارة الخارجية وفقا لتوجهات اقتصاد السوق، إلى جانب توسيع تغطيته لمختلف مناطق الوطن وذلك عن طريق فتح المزيد من الوكالات.

وللتكيف مع التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي تعرفها البلاد، واستجابة لاحتياجات ورغبات الزبائن، قام بنك بدر بوضع برنامج على مدى خمس سنوات يتمحور أساسا حول عصرنة البنك وتحسين أدائه، والعمل على تطوير منتجاته وخدماته، بالإضافة إلى تبنيه استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال العمل المصرفي، هذا البرنامج الطموح حقق نتائج هامة نوردها فيما يلي:

– **عام 2000:** القيام بفحص دقيق لنقاط القوة ونقاط الضعف في سياسته، مع وضع إستراتيجية تسمح للبنك باعتماد المعايير العالمية في مجال العمل المصرفي؛

– **عام 2001:** سعيا منه لإعادة تقييم موارده قام البنك بإجراء عملية تطهير محاسبية ومالية لجميع حقوقه المشكوك في تحصيلها بغية تحديد مركزه المالي ومواجهة المشاكل المتعلقة بالسيولة وغيرها، والعمل على زيادة تقليص مدة مختلف العمليات المصرفية تجاه الزبائن، إلى جانب ذلك قام البنك بتحقيق مفهوم البنك الجالس مع خدمات مشخصة؛

إن البنك الجالس La banque Assise هو تنظيم جديد لهياكل وأنشطة البنك قصد تحقيق الفعالية في الأداء والعمل على راحة الزبون، وسمي بهذا الاسم لأنه يتم فيه استقبال الزبون بالجلوس في مكان مريح حيث يتواجد مباشرة موظف البنك، وهكذا يكون بنك بدر قد تخلص من التنظيم الذي يعتمد على الشبابيك التي كثيرا ما تجعل العلاقة بين موظف البنك والزبون في حالة توتر، الامر الذي يؤدي بالزبون إلى عدم التعامل مع البنك واللجوء إلى البنوك الأخرى .فالبنك الجالس هو عبارة عن مساحة واسعة توضع فيها مكاتب لاستقبال الزبائن في وسط مريح وفي أجواء مكيفة .

– **عام 2002:** تعميم تطبيق مفهوم البنك الجالس مع خدمات مشخصة على مستوى جميع وكالات البنك؛

– **عام 2004:** لقد كانت سنة 2004 مميزة بالنسبة للبنك الذي عرف إدخال تقنية جديدة تعمل على سرعة تنفيذ العمليات المصرفية تتمثل في عملية نقل الشيك عبر الصورة، فبعد أن كان يستغرق وقت تحصيل شيكات البنك مدة قد تصل إلى 15يوما، أصبح بإمكان الزبائن تحصيل شيكات بنك بدر في وقت وجيز، وهذا يعتبر إنجاز غير مسبوق في مجال العمل المصرفي في الجزائر، كما عمل مسؤول بنك بدر خلال عام 2004 على تعميم استخدام الشبابيك الآلية للأوراق النقدية LES GUICHETS AUTOMAYIQUES DES BILLETS المرتبطة ببطاقات الدفع.

المطلب الثالث: أهداف بنك الفلاحة والتنمية الريفية

يحتم المناخ الاقتصادي الجديد الذي تشهده الساحة المصرفية المحلية و العالمية على بنك بدر أن يلعب دورا أكثر ديناميكية وأكثر فعالية في تمويل الاقتصاد الوطني من جهة وتدعيم مركزه التنافسي في ظل المتغيرات الراهنة من جهة أخرى، وبذلك أصبح لزاما على القائمين على البنك وضع إستراتيجية أكثر فعالية لمواجهة التحديات التي تفرضها البيئة المصرفية.

وأمام كل هذه الأوضاع وجب على المسئولين إعادة النظر في أساليب التنظيم وتقنيات التسيير التي يتبعها البنك، والعمل على ترقية منتجاته وخدماته المصرفية من أجل إرضاء الزبائن و الاستجابة لانشغالاتهم.

وفي هذا الصدد لجأ بنك بدر مثل البنوك العمومية الأخرى إلى القيام بأعمال ونشاطات متنوعة وعلى مستوى عال من الجودة للوصول إلى إستراتيجية تتمثل في جعله مؤسسة مصرفية كبيرة وشاملة يتدخل في تمويل كل العمليات الاقتصادية، حيث بلغت ميزانيته حوالي 5.8 مليار دولار، وينشط بواقع 30% من التجارة الخارجية بالجزائر، وبهذا أصبح يحظى بثقة المتعاملين الاقتصادين و الأفراد والزبائن على سواء، وهذا قصد تدعيم مكانته ضمن الوسط الصرفي.

ومن أهم الأهداف المسطرة من طرف إدارة البنك ما يلي:

1- توسيع وتنويع مجالات البنك كمؤسسة مصرفية شاملة؛
2- تحسين نوعية و جودة الخدمات؛
3- تحسين العلاقات مع الزبائن؛
4- الحصول على أكبر حصة من السوق؛
5- تطوير العمل المصرفي تحقيق أقصى قدر من الربحية.

وبغية تحقيق تلك الأهداف قام البنك بتهيئة الشروط للانطلاق في المرحلة الجديدة التي تتميز بتحولات هامة نتيجة انفتاح السوق المصرفية أمام البنوك الخاصة المحلية والأجنبية حيث قام البنك بتوفير شبكات جديدة ووضع وسائل تقنية حديثة وأجهزة و أنظمة معلوماتية

كما بذل القائمون على البنك مجهودا كبيرا لتأهيل موارده البشرية، وترقية الاتصال داخل وخارج البنك، مع إدخال تعديلات على التنظيمات والهياكل الداخلية للبنك تتوافق مع المحيط المصرفي الوطني واحتياجات السوق.

كما سعى البنك إلى التقرب أكثر من الزبائن وهذا بتوفير مصالح تتكفل بمطالبهم وانشغالاتهم والحصول على أكبر قدر من المعلومات الخاصة باحتياجاتهم

وكان البنك يسعى لتحقيق هذه الأهداف بفضل قيامه بـ:

1- رفع حجم الموارد بأقل التكاليف؛

2- توسيع نشاطات البنك فيما يخص التعاملات؛

3- تسيير صارم لخزينة البنك بالدينار والعملة الصعبة.

المطلب الرابع: تقديم بنك الفلاحة والتنمية الريفية " وكالة المسيلة "

عرفت المنظومة المصرفية الجزائرية سلسلة من الإصلاحات أثمرت ميلاد بنوك كان لها دور في تفعيل المهنة المصرفية منها بنك الفلاحة والتنمية الريفية بالمسيلة.

الفرع الأول: نشأة وكالة مسيلة

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعد إعادة هيكلة البنك الجزائري بمقتضى المرسوم رقم 106/82 الصادر في 11 جمادى الأولى 1402 الموافق لـ:1982/03/11واعتبر وسيلة من وسائل سياسة الحكومة التي ترمي إلى تنمية القطاع الفلاحي وترقية الريف.

بنك الفلاحة والتنمية الريفية مؤسسة اقتصادية مالية وطنية لها قانونها الأساسي والتجاري وهو بنك متخصص في تمويل القطاع الفلاحي ويهدف نشاطه أساسا إلى تنمية هذا القطاع بترقية النشاطات الفلاحية،الحرفية والصناعية وتنمية المنشآت الفلاحية والإنتاجية ومع مرور السنوات تعددت نشاطاته وكثر عملاؤه إلى أن صار يحتل المرتبة الأولى في الجزائر والمرتبة 668 عالميا من أصل 4100 بنك.

كما يشرف بنك الفلاحة والتنمية الريفية(B A D R) لولاية المسيلة على خمس وكالات تابعة له وحوالي 100 موظف موزعين حسب الجدول التالي:

الجدول رقم(01): يمثل الوكالات التابعة لولاية المسيلة

الرقم	الوكالات	الإطارات	عمال التحكم	عمال التنفيذ	المجموع
	مديرية المسيلة	11	05	07	23
1	الوكالة المركزية	06	22	04	32
2	وكالة سيدي عيسى	01	06	02	09
3	وكالة بوسعادة	01	10	04	15
4	وكالة عين الملح	01	03	01	05
5	وكالة حمام الضلعة	02	04	03	09
المجموع		22	50	21	93

المصدر: وثائق داخلية للبنك

الفرع الثاني: شرح الهيكل التنظيمي

يعتبر التنظيم من السياسات المتبعة لتحقيق أهداف البنك وهذا لأنه يحدد مسؤولية كل هيئة داخل النظام ويبين دورها.

-**1المدير**: يقوم مدير المجموعة الجهوية للاستغلال بالإشراف على مستوى الولاية كما يدرس المدير ملفات القروض وإعطاء الموافقة عليها وتتكون هذه المجموعة من مديريات فرعية ودائرة إدارية وخلية قانونية وكل واحدة تحتوي على مصالح تابعة لهاكما تضم أيضا الأمانة وخمس وكالات في ولاية المسيلة.

ا- **الأمانة**: دورها يتمثل في الاهتمام بالمراسلات والبريد الصادر والوارد.

ب-المديرية الفرعية للاستغلال: وتحتوي على المصالح التالية:

1- مصلحة القروض:

تعد هذه المصلحة من المصالح المهمة في البنك، حيث أنها تقوم على دراسة طلبات القروض وبعد الدراسة الكاملة والشاملة والدقيقة للمشروع تمنح القروض بمختلف أنواعها

وإشكالها، سواء كانت موجهة لتمويل الخزينة أو الاستثمار ومقابل ضمانات يتم تحديدها من طرف المكلف بالدراسات، على أساس الثقة والمركز المالي للزبون، بضمان استرداد القرض كاملا مع قيمة نسبة الفائدة.

2- مصلحة التجارة الخارجية:

تقوم هذه المصلحة بتنفيذ عمليات الاستيراد والتصدير، من الناحية المالية (الاعتماد المستندي) كما ينجلي دورها في التعامل بالعملة الصعبة، سواء في صورتها النقدية أي بيع وشراء العملة أو في شكل تحويلات، إضافة إلى إعداد العمليات المحاسبية المتعلقة بالعملة الأجنبية أي بمعنى انه يتم فيه توطين الفواتير حيث بواسطتها يتم تحويل الأموال بالعملة الصعبة من الزبون المستورد إلى حساب المورد في الخارج من خلال ثلاثة أنواع من التحويلات.

- التحويل الحر؛
- التحويل المستندي؛
- القرض المستندي.

3- مصلحة الحركة التجارية:

تهتم بالشؤون التجارية من بيع وشراء التي يقوم بها البنك.

4- مصلحة البطاقات الائتمانية والدفع

تقوم هذه المصلحة بفتح وإغلاق مختلف الحسابات وكذلك حساب الفوائد لأصحاب دفاتر اليومية وتقوم أيضا بتسجيل العمليات اليومية الخاصة بالدفع والسحب بالتنسيق مع الوكالة.

ج- المديرية الفرعية لمتابعة المخاطر

وتحتوي على المصالح التالية:

1- مصلحة متابعة الحركة التجارية والتجارة الخارجية

تقوم هذه المصلحة بمتابعة الحركة التجارية في السوق الوطنية والعالمية خاصة ما يتعلق بالعملات وتحويلاتها ومتابعة عمليات التجارة الخارجية التي يقوم بها البنك.

2 -مصلحة متابعة قبل المنازعات

تقوم هذه المصلحة بمتابعة كل المشاكل الإدارية ودراسة الوثائق الخاصة بالمنازعات القضائية قبل تحويلها إلى الخلية القانونية.

-3 مصلحة متابعة الضمانات

تختص هذه المصلحة في دراسة كل ما يتعلق بالضمانات المقدمة من طرف العملاء الاقتصاديين.

د- المديرية الفرعية للمحاسبة:

تحتوي على المصالح التالية:

مصلحة المحاسبة والمراقبة: هي المصلحة التي تراقب الأوراق المحاسبية المنجزة يوميا ومدى مطابقتها للقوانين المعمول بها شكلا ومضمونا.

مصلحة المحاسبة والجباية: هي المصلحة التي تراقب الأوراق الإدارية للبنك الخاصة بالترقية والتنسيق مع مختلف المديريات المركزية بالعاصمة وكذا الوكالات المركزية.

مصلحة التحليل والإصلاح: هي المصلحة التي تتم على مستواها إحصائيات للمشاكل الإدارية الخاصة بالبنك والوكالة المركزية وإيجاد الحلول لها.

مصلحة الميزانية ومراقبة التسيير: وهي المصلحة المسؤولة عن توزيع الميزانية المالية للبنك وكيفية صرفها وكذا مراقبة سير العمليات المالية التي ينجزها البنك وإحصائها .

هـ- الدائرة الإدارية

وتحتوي على المصالح التالية:

مصلحة الموارد البشرية: الإشراف بصفة كلية على جميع الموارد البشرية والمادية للوكالة المركزية والوكالات التابعة لها فيما يتعلق بالموارد المالية للبنك وبكيفية توظيفها واستغلالها.

مصلحة الأمن و الوسائل العامة:

تختص هذه المصلحة في تموين كل الأقسام بحاجياتها من الوسائل والموارد وأيضا تهتم وتشرف على الأمن في البنك.

مصلحة الإعلام الآلي: مهمتها مراقبة جميع العمليات البنكية المسجلة في الحاسوب بصورة دقيقة ومعالجة المعلومات لكل يوم عمل كذلك الإشراف على تنظيم وتخزين العمليات البنكية المحجوزة عليه والصيانة.

و- الخلية القانونية

تحتوي على المصالح التالية:

مصلحة الدراسات القانونية والمنازعات القضائية: تختص بالشؤون القضائية والقانونية للبنك، حيث يتم فيها معالجة جميع الأعمال والإجراءات القانونية من دراسة الضمانات المقدمة من طرف العملاء والتأكيد من سلامة العقود المقدمة، إضافة لاتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة عدم سداد القروض الممنوحة.

مصلحة الأرشيف: تعتبر هذه المصلحة بمثابة المصلحة الذاكرة، لأنها يتم على مستواها أرشفة كل الوثائق التي تنتج وتستعمل من طرف البنك والرجوع إليها في حالة احتياجها.

مصلحة التحصيل: ومهامها متابعة لتحصيل القروض شهريا عن طريق برنامج في الحاسوب وإرسال تذكير بالتسديد للزبائن، الذين لم يسددوا الأقساط الشهرية وتحويل ملفات الزبائن الذين لهم ثلاث أقساط فما فوق إلى الدراسات القانونية والمنازعات القضائية وتحرير شهادات تسديد القروض للزبائن المسددين.

الوكالة المركزية: تعد الوكالة القاعدة الأساسية في نظام بنك الفلاحة والتنمية الريفية لأنها يمكن اعتبارها هيكل مصغر لهذا الجهاز البنكي، حيث تسعى جاهدة لتجسيد وتحقيق الأهداف العامة للبنك.

وفيما يلي الهيكل التنظيمي الداخلي لوكالة BADR بالمسيلة:

الشكل(02): الهيكل التنظيمي لوكالة بدر بالمسيلة

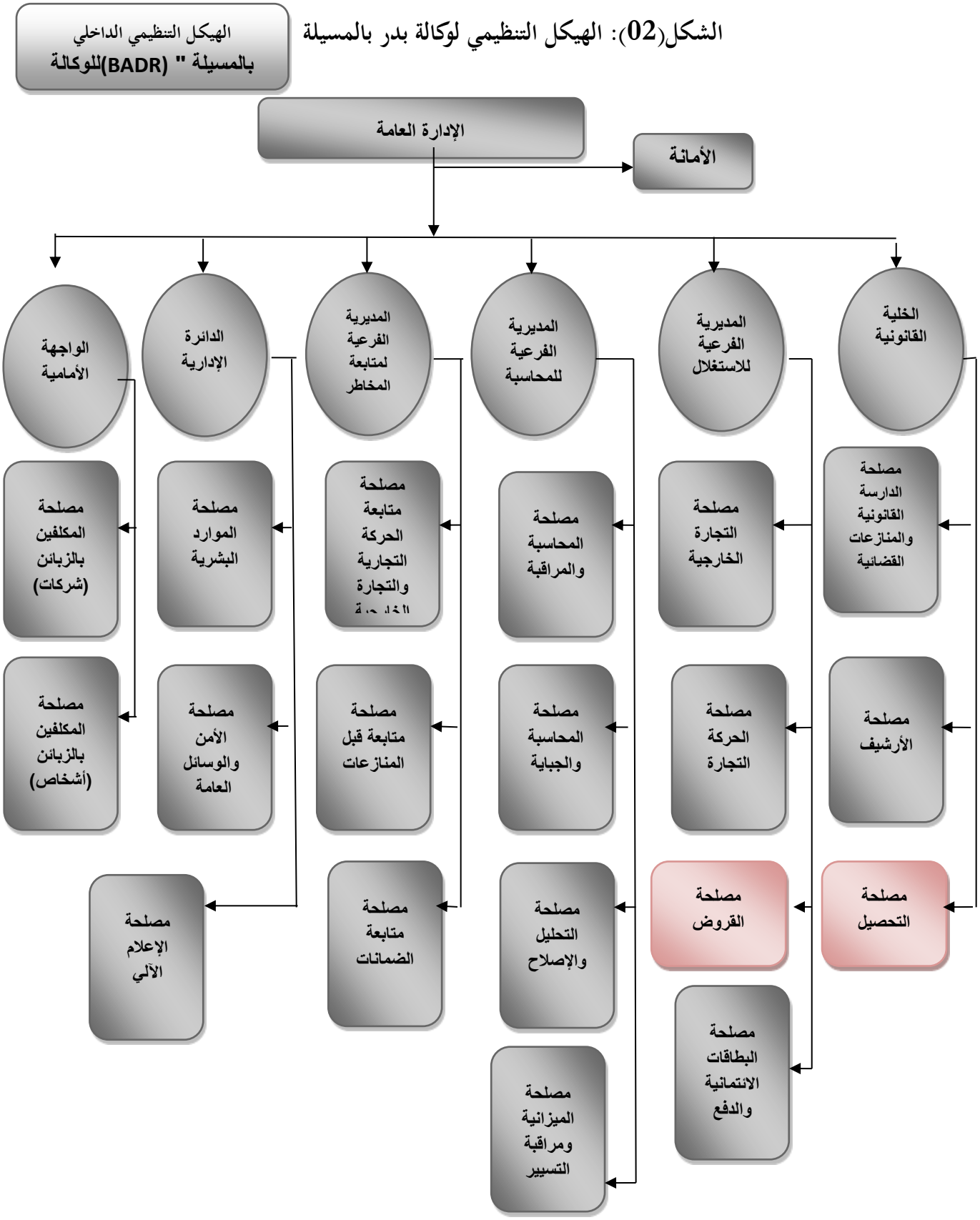

المصدر: معلومات مقدمة من البنك

المبحث الثاني :الرقابة الداخلية في البنوك الجزائرية

قصد التكفل بمجمل الأحكام التشريعية والتنظيمية التي تحاول الإلمام بمجال الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية، كان من الضروري إرساء قواعد متينة تعزز من صلابة نظام الرقابة الداخلية وتوفر الأمن والسلامة المصرفية فيما يتعلق بعملياتها ونشاطاتها.

المطلب الأول :أجهزة الرقابة الداخلية

من أجل التجسيد الفعال للرقابة الداخلية على مستوى البنوك، أشار القانون 03-02 بتاريخ 14-11-2002 والمتضمن الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية إلى أجهزة مختصة تتولى القيام بأعمال الرقابة، كما أشار أيضا إلى تنظيم الرقابة ومستوياتها.

هذه الأجهزة تهدف للمشاركة في القيام بأعمال الرقابة، وكذا العمل على نشر ثقافة الرقابة الداخلية على مستوى البنك.

الفرع الأول: هيئة التداول (أو مجلس الإدارة)

يتكون من مجموعة من الأعضاء يتم انتخابهم من طرف الهيئة العامة للمساهمين، فهذا الجهاز يعتبر المسؤول الرئيسي أمام الهيئة العامة للمساهمين عن متانة وسلامة عمليات البنك، وتحدد مسؤولياته وفقا للصلاحيات المعطاة له بموجب القانون الأساسي والقوانين ذات العلاقة، بحيث يفترض أن تتضمن هذه المسؤوليات ما يلي:[1]

1-تحديد الأهداف ووضع الخطط التي تلتزم الإدارة التنفيذية في البنك للعمل بمقتضاها؛

2-اختيار الإدارة التنفيذية القادرة على إدارة شؤون البنك بكفاءة وفعالية؛

3-اعتماد سياسة ائتمانية مكتوبة، تحدد أسس وشروط منح التسهيلات الائتمانية وأسس الاستثمار؛

[1]- Abdelkrim، Sadek، (2004)،Le système Bancaire Algérien، la nouvelle réglementation ،Alger.pp-17،18.

4-مراقبة تنفيذ سياسات البنك والتأكد من صحة الإجراءات المتبعة لتحقيق ذلك؛

5-التأكد من عدم تحقيق أي عضو في مجلس إدارة البنك لأي منفعة ذاتية على حساب مصالح البنك؛

6-اتخاذ الخطوات الكفيلة لتأمين دقة المعلومات؛

7-وضع الأنظمة والتعليمات الداخلية للبنك، والتي تحدد مهام أجهزته المختلفة وصلاحياتها والتي تكفل بدورها تحقيق الرقابة الداخلية على أعماله؛

8-يقوم بتشكيل لجنة المراجعة، والتي سوف نتطرق لها لاحقا، وكذا طرق عملها والشروط المرتبطة بمهام محافظي المحاسبات؛

9-يختبر مرتين في السنة على الأقل نشاط ونتائج الرقابة الداخلية؛

10-يشارك في فهم أهم المخاطر التي يمكن التعرض لها، وتحديد الطريقة التي يتم تقييمها والتحكم فيها.

الفرع الثاني: لجنة المراجعة (أو لجنة التدقيق):

يتم إنشاؤها من قبل هيئة التداول طبقا للمادة رقم 02-03 من القانون المتعلق بالرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية، بحيث تشكل هذه اللجنة بهدف مساعدة هيئة التداول في ممارسة مهامها، حيث تقوم هذه الأخيرة بتحديد تشكيلة وكيفيان سيرها، والشروط التي يشترك بموجبها مندوبي الحسابات أو أي شخص آخر تابع للبنك في أشغال هذه اللجنة، كما تقوم هيئة التداول بتحديد مهام لجنة التدقيق المذكورة وهذه المهام يجب أن تسمح بما يلي[1]:

1- التحقق من دقة المعلومات المقدمة، والقيام بتقدير المناهج المحاسبية المعتمدة من قبل البنك؛

2- تقدير نوعية الرقابة الداخلية، لاسيما تناسق أنظمة التقييم والمراقبة والتحكم في المخاطر؛

[1]ABDELKRIM Sadek,op,cit,p 19.

3- تضمن الاتصال بين مجلس الإدارة والمسيرين والمراجعين الداخليين والخارجين؛

4- ممارسة فحص مستقل للقوائم المالية السنوية، ومختلف المعلومات الخارجية الواردة؛

5- تقديم رأي حول تعيين المراجع الخارجي؛

6- ضمان عمل البنك في ظل احترام القوانين والتعليمات؛

7- التحقق من ملائمة وكفاءة نظام الرقابة الداخلية للبنك.

وحتى تعمل لجنة المراجعة بحرية وبدون ضغط لا بد أن تكون مستقلة عن الجهاز التنفيذي.

الفرع الثالث: الجهاز التنفيذي

يضم مجموعة من الأشخاص الذين يضمنون التنفيذ الفعال لتوجيهات النشاط الخاصة بالبنك، إذن فهو يشارك مباشرة في تنظيم وعمل نظام الرقابة الداخلية، كما يعمل على تحقيق السياسات المحددة من طرف مجلس الإدارة، بحيث يراقب باستمرار فعالية الرقابة الداخلية من خلال العمليات اليومية، مما يسمح بالاكتشاف السريع والصحيح للتطورات غير العادية، زيادة على هذا يحدد الأهداف السياسية والسنوية للرقابة الداخلية وبصفته مسؤولا عن تنفيذ وإجراء الرقابة الداخلية فهو يضمن ما يلي[1]:

1- يعين الفحص مرة على الأقل في السنة لتطبيق الحدود الكلية الداخلية فيما يتعلق بمخاطر القرض، سعرا لصرف، السيولة؛

2- إعلام مجلس الإدارة وعند الاقتضاء لجنة التدقيق حول وضعية ومقاييس الخطر في البنك.

الفرع الرابع: دائرة العمليات والوظائف

تتولى القيام بما يلي:

1- إختبار فعالية الرقابة والتحكم في المخاطر، وكذا المهام المرتبطة بنشاطاتها ووظائفها؛

2- لها مسؤولية صيانة وتقييم وتطبيق الرقابة الداخلية الخاصة بالفروع ومديريات العمليات والوظائف المكلفة بها؛

[1] ibid, pp20-21

3- المشاركة في تقييم الرقابة الداخلية.

الفرع الخامس: مسؤول المراجعة الداخلية

يعينه الرئيس المدير العام من أجل ما يلي:

1- السهر على تماسك وكفاءة الرقابة الداخلية؛

2- تقديم تقرير حول مهمته إلى الجهاز التنفيذي، وعند الاقتضاء إلى لجنة المراجعة؛

3- القيام برقابة مستمرة من أجل التحقق من:

- سلامة وصحة العمليات؛

- احترام الإجراءات.

6- كفاءة التطبيقات وعلى الخصوص مدى لاءمتها مع طبيعة المخاطر المرتبطة بالعمليات.

وأخيرا يقوم بالفحص عند أداء مهامه، مدى كفاءة تطبيق مخططات التحسين المعدة من قبل البنك بهدف التقليل من معوقات إجراء الرقابة.

المطلب الثاني :تنظيم الرقابة الداخلية

من أجل جعل الرقابة أكثر تنظيما والمتضمن الرقابة الداخلية في وبالتالي أكثر فعالية فرض القانون رقم 03-02 والمتضمن الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية وهما نوعين من الرقابة الداخلية، رقابة مستمرة أو رقابة من المستوى الأول، ورقابة دورية أو رقابة من المستوى الثاني.

الفرع الأول: رقابة من المستوى الأول أو (رقابة مستمرة)

هي رقابة تستند إلى دليل الإجراءات الذي يسمح بتدقيق العمليات وفقا للمعايير المحددة من قبل البنك، هذا الدليل يشير إلى:

- تسلسل المراحل ومنطقة معالجة العمليات؛

- التسجيل المحاسبي للمعلومات؛

- تحديد إجراءات الرقابة المنتظمة.

وطبقا للمادة 06من القانون 02-03- والمتضمن الرقابة الداخلية فإن الرقابة المستمرة تهدف إلى:

- مراقبة مصداقية المعلومات؛
- مراقبة الأمن والسرية؛
- احترام التعليمات؛
- مراقبة المخاطر.

-الفصل بين الوظائف والوحدات المكلفة بالعمليات التالية:

أ- وظيفة الالتزام؛

ب- وظيفة المصادقة؛

ج - وظيفة التنظيم؛

د- وظيفة مراقبة المخاطر.

وتمارس الرقابة المستمرة من طرف أعلى مسؤول إداري أو مسؤول مختص.

الفرع الثاني: رقابة من المستوى الثاني أو الرقابة دورية

هذا النوع من الرقابة الداخلية يمارس بصفة مفاجئة ولاحقة للعمليات ويتمثل دورها في:

- تقييم العمليات؛
- متابعة المخاطر حسب شكل تفويضات السلطة الممنوحة؛
- إعلام الأجهزة الإدارية حول الرقابة الداخلية المحققة؛
- تمارس هذه الرقابة على فترات زمنية محددة، وتتطلب جهاز مختص وهو لجنة المراجعة[1].

[1] ibid,p-p22-24.

المطلب الثالث: المطابقة بين أنظمة الرقابة الداخلية في النظام رقم 03-02 والأنظمة المعتمدة في الوكالة المستقبلة

للتأكد من التزام بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة المسيلة للقوانين واللوائح التشريعية المنظمة للرقابة الداخلية تم إجراء مطابقة بين أنظمة الرقابة الداخلية في النظام رقم 02-03 والتي تعتمدها الوكالة في الجدول التالي:

الجدول رقم 02: مطابقة بين أنظمة الرقابة الداخلية في النظام رقم 02-03والأنظمة المعتمدة في الوكالة:

أنظمة الرقابة الداخلية	الأنظمة المعتمدة في الوكالة
01-نظام مراقبة العمليات والإجراءات الداخلية: انظر ملحق رقم (03) -ملائمة العمليات. -احترام إجراءات التسيير. -نوعية المعلومات المحاسبية والمالية. -نوعية أنظمة الإعلام والاتصال. -الاستقلالية التامة بين الوحدات المكلفة بالتنفيذ والمكلفة بالتصديق.	-يوجد بالوكالة مصلحة خاصة بالرقابة الداخلية والمحاسبة تسهر على مدى ملائمة العمليات واحترام إجراءات التسيير ودقة المعلومات المحاسبية عن طريق المراقبة المستمرة لليوميات المحاسبية وهو ما يعتبر كنقطة قوة للوكالة. -القيام بزيارات مفاجئة من الوكالة الجهوية للاستغلال"GRE" بغرض المراقبة. -إشراف المدير على كل عمليات الوكالة والتصديق عليها. -الاتصال الدائم بين مدير الوكالة والمكلف بالمحاسبة والمراقبة .

02-التنظيم المحاسبي ومعالجة العمليات: انظر ملحق رقم (03) -احترام قواعد النظام المحاسبي المالي، والمخطط المحاسبي للبنوك. -وجود إجراءات تسمى مسار التدقيق. -المقارنة بين الحسابات الموجودة في الدفاتر وحسابات التسيير. -الغرض من الرقابة الداخلية هو تحديد الانحرافات وتحليلها. -تحديد مستوى أمن وسلامة المعلومات.	-بنك البدر مؤسسة عمومية اقتصادية، وبالتالي تطبق قواعد النظام المحاسبي والمخطط المحاسبي للبنوك . -تتبع الوكالة مسار التدقيق حيث أن كل العمليات يتم تنظيمها حسب التسلسل الزمني. -كل معلومة محاسبية يتم إثباتها بوثيقة أصلية ومبررة.انظر ملحق رقم **(06)** - وضع مفتاحKey خاص لكل جهاز كومبيوتر بحيث لا يستطيع غير المكلف بالاطلاع على المعلومات.
03-نظام تقييم المخاطر والنتائج: انظر ملحق رقم (03) -تحديد مخاطر القروض وتحليلها كما وكيفا. -تقسم مخاطر القروض حسب القطاع القانوني والاقتصادي والمنطقة الجغرافية.	-تحليل مخاطر القروض عن طريق دراسة معمقة وكاملة لملف القرض قبل منحه وتقييم المشروع من حيث المرودية واستخدام عدة معايير لذلك، ودراسة الضمانات عن طريق ملف خاص يقيم مختلف أنواع الضمانات وكذا متابعتها . (ملحق رقم04).

-تحليل نوعية الالتزامات مرة في كل فصل. -قياس مخاطر التسوية. -متابعة العمليات حول سعر سوق الصرف.	-متابعة تحصيل القروض. (ملحق رقم05) -وضع لوحة الكترونية تبين أسعار الصرف للعملات الأجنبية.
04-نظام الإعلام والتوثيق: انظر ملحق رقم (03) -وجود دليل للإجراءات يوضح طرق التسجيل للمعلومات وإجراءات الالتزام بالعمليات. -تحديد مختلف التخصصات و مستويات المسؤولية. -إجراءات لتأمين سلامة أنظمة الإعلام والاتصال. -تقارير تحدد بدقة الوسائل لضمان العمل الجيد للرقابة الداخلية.	-تتوفر الوكالة على دليل للإجراءات يوضح مهام واختصاصات كل مصلحة بالتفصيل، حتى يكون هناك فهم واضح للمهام المطلوبة والمنوط بكل مصلحة غير انه لا يتم الالتزام بها. -تتوفر الوكالة على قاعات للأرشيف تحترم فيها كل قواعد الحيطة والحذر لتجنب وقوع الحوادث مثل الحريق والسرقة مما يعني الاحتفاظ بكل الوثائق والنسخ حتى يتم إجراء عملية الجرد. -تستعمل الوكالة الإعلام الآلي في نشاطها وكل موظف في موقعه هو المخول الوحيد بالوصول إلى المعلومات والسلامة عليها ،ولكن نلاحظ خلاف ذلك. -يقوم المراقب الداخلي بإعداد تقارير يومية وشهرية وكذلك دورية و سنوية

	يحدد فيه النقائص والسلبيات التي يراها مؤثرة ويرسلها إلى مدير الوكالة للمصادقة عليها وكذلك ترفع بدورها إلى الوكالة الجهوية ومن خلالها يقوم المدير بعقد اجتماعا يضم كافة رؤساء المصالح لدراسة الأخطاء وتحليلها سواء متعمدة أو غير متعمدة ثم العمل على اتخاذ الإجراءات الضرورية والتي تكون إما عن طريق إنذار أو خصم من الراتب أو إزاحة من المنصب وغيرها.

المصدر: من إعداد الطالب وفقا للنظام 02-03 المتضمن الرقابة الداخلية في البنوك والمؤسسات المالية والدراسة الميدانية في الوكالة.

المطلب الرابع: تنفيذ الرقابة علي عمليات الصندوق

للتذكير فإن نظام المراقبة الداخلية يمثل مجمل الإجراءات و المعايير المندمجة عبر مختلف الأنشطة والتطبيقات البنكية، لهذا فان تقييم هذه الإجراءات يتطلب من المراقب متابعة عن قرب لعينه من هذه الأنشطة بحيث تكشف له حقيقة سير العمليات في البنك وفي ما يلي سنتناول عمليتي السحب والإيداع النقدي .

الفرع الأول: الإيداع النقدي

1-**التعرف علي قيمة المبالغ المودعة:**

- التأكد من المليء الصحيح للائحة التي يجب أن يعدها الزبون**CA30** انظر ملحق رقم (6).

- مراقبة التطابق بين المبالغ المسجلة و تلك المقدمة للإيداع (حسب عدد الأوراق، حسب المبلغ الكلي).

2- **التسجيل للعملية من خلال:**

- مراقبة التسجيل في الجانب الدائن للحساب المذكور (حساب الزبون وغيره)؛

- التأكد من مطابقة اللائحة المنسوخة للنظام الأولي (إشعار بالعملية ، تسليم نسخة كوصل للمودع).

3- **متابعة السير الصحيح لتكملة العملية:**

- التأكد من تسليم الوثائق والمستندات لباقي الهياكل حيث تسلم نسخة من طرف العامل للزبون وأخرى تسلم إلى الوكالة الجهوية و الثالثة يحتفظ بها في الأرشيف؛

- مراقبة تطابق الوثائق المستقبلة من الوكالات الأخرى (حق وصلاحية الممضي، الإشارة الخاصة بدفتر الادخار).

4-**التسجيل المحاسبي:** ونشير أن عملية الإيداع تختلف حسب مصادرها وبالتالي يختلف السجل المحاسبي لها:

أ- **إيداع داخلي:** لصالح الزبون في نفس المقر.

-**المدين:** بفضل النظام الآلي يصبح حساب الصندوق مدينا مباشرة بعد الإيداع.

-**الدائن:** حساب المستفيد في الإيداع.

ب- إيداع ما بين الوكالات: حيث يختلف مكان المستفيد عن المقر الذي فيه إيداع المبالغ النقدية.

- **الدائن:**حساب ما بين الوكالات.

- **المدين:** بفضل النظام الآلي يصبح حساب الصندوق مدينا مباشرة بعد الإيداع.

ج – إيداع رقمي Télégraphique: نفس الإيداع السابق مكان المستفيد من الإيداع خارج المقر.

- نستعمل في إعداد لهذا التسجيل الوثيقة المحاسبية**CA120** انظر ملحق رقم(7).

الفرع الثاني: السحب النقدي

وتتمثل أهم الإجراءات المراقبة لعملية السحب النقدي في التأكد من :

1- **الصحة المادية للشيك أو الصك:** وذلك من خلال:

- وجود و مطابقة المعايير الضرورية في تحرير الشيك (التاريخ، المستفيد، الإمضاء).
- مطابقة المبالغ بالأرقام وبالأحرف.

2- **إمضاء الساحب للشيك:**

- التأكد من مطابقة الإمضاء لنموذج الإمضاءات **CA10**.
- مراقبة حق وصلاحية الممضي في إصدار الشيك (إمضاء منفصل أو مزدوج مكانة الممضي الختم الإضافي)

3- **مراقبة إمكانية وجود اعتراض لدفع الشيك المقدم.**

4- **وجود المؤونة الكافية في الحساب المحدد للسحب منه:**

- تقديم وجود حقيقي للمبالغ المطلوبة في الحساب.
- الأخذ بعين الاعتبار خطوط القرض الممنوحة للعملاء عن طريق الحساب (السقف المحدد للسحب علي المكشوف أو التسهيلات المصرفية ....الخ).

5- **متابعة السير الحسن لتكملة العملية:**

- في حالة سحب ما بين الوكالات يجب التأكد من إيصال الوثائق للهياكل المعنية.
- ومراقبة تطابق الوثائق المستقبلة من الوكالات الأخرى.

6-التسجيل المحاسبي:

ويختلف التسجيل تبعا لنوع السحب المحقق كالآتي:

أ-سحب نقدي: حيث فيه يجري البنك اقتطاع مبالغ نقدية من صاحب الحساب بغرض إجراء دفع نقدي حيث يصدر الزبون شيك لأمر: صاحب الحساب نفسه للوكيل لشخص معين أو لحامله، ويتم التسجيل كالآتي :

- **المدين:** حساب الزبون.
- **الدائن:** حساب الصندوق الذي يجعل دائنا مباشرة بفضل النظام الآلي Sybu.

ب- السحب ما بين الوكالات:

- **المدين:** حساب ما بين الوكالات.
- **الدائن:** حساب الصندوق بصفة آلية.
- ويتم إعداد لهذا التسجيل الوثيقة المحاسبية **CA121**.انظر ملحق رقم(08).

المطلب الخامس: تقيم نظام الرقابة الداخلية للوكالة.

تعد التقارير حسب نموذج خاص بالبنك و المطابق لتقرير المفتشية العامة بحيث يحتوي على:

- المقر أو الوكالة التي تم مراقبته.
- طبيعة وهدف المهمة.
- الأسماء والألقاب وكل مؤهلات المراجعين.
- مدة التدخل.

مع ضرورة إلحاق التبريرات والوثائق المدعمة للتقرير، أضف إلي ذلك لابد من إرسال كل التقارير إلي مديرية الفرع، وكذا متابعة التوصيات والحلول المقترحة.

وخلاصة القول يمكن حصر بعض نقاط القوة والضعف الخاصة ببعض العمليات التي تم تسجيلها عبر الوكالة محل الدراسة فيما يلي:

الفرع الأول: مواطن القوة

- متابعة المدير لكل العمليات بالوكالة
- الاتصال الدائم مابين المدير ومختلف العاملين بالوكالة.
- مراقبة صارمة لإمضاءات الزبائن من خلال النموذج **CA10**.
- احترام التأشيرات الآلية لكل عامل بنكي بحيث لا يمكن تنفيذ عملية إلا من العامل نفسه أو المدير.
- يتم تبرير الأخطاء والفوارق في اليوم نفسه.
- مسؤولية بعض الأفراد للعمليات التي يقوم بها الشيء الذي يسمح بتحقيق الفعالية والتخفيض نسبيا من حدة المخاطر.
- وجود آلات للتصوير.
- وجود شبكة معلوماتية جديدة تسمح بتبادل المعلومات والوثائق فيما بين الوكالات وبذالك رفع لنوعية الاتصال وربح للوقت.
- عدم غلق شبابيك البنك أثناء اليوم حيث يتم التناوب في ساعة الإفطار.

الفرع الثاني: مواطن الضعف

- الحجم الكبير من العمليات وقلة العمال المكلفين بها بسبب عدم احترام مبدأ الفصل بين المهام.
- في بعض الأحيان لا يتم إقفال اليومية المحاسبية في نفس اليوم بل تؤجل إلي اليوم الموالي فهي عادة سيئة يعتبرها عمال البنك أمر عادي ما يسبب تأخر في فتح شبابيك الوكالة في اليوم التالي.
- كما يمكن ملاحظة أن الأرشيف في البنك في حالة يرثي لها . إذ يتطلب البحث الكثير من الوقت و الجهد وذلك راجع إلي الاستعمال الفوضوي للأرشيف.
- عدم وجود احتياطات ضد انقطاع التيار الكهربائي مما يؤدي إلى ضياع المعلومات الغير مخزنة بواسطة الإعلام الآلي.

– إن التناوب علي العمليات خاصة في فترات العطل يتم في بعض الأحيان في الوكالة بصفة عشوائية حيث نجد عامل يتكفل بعدة عمليات تفوق طاقته(العملية و العلمية) وقد تكون عمليات غير متجانسة فيما بينها.

– شكاوي بعض العاملين من التأخر في تقديم الخدمة واختلاط بعض المستندات نتيجة عدم احترام فصل المهام.

خـلاصة

إن الهدف الأساسي لإدارة أي بنك هو تحقيق المزيد من الأرباح، والتي ترتبط أساسا بالتوظيف المستقبلي لأمواله في شكل قروض، والتي يمكن أن تؤدي إلى حدث أو مجموعة من الأحداث غير المرغوب فيها، والمتمثلة في عدم استرجاع الأموال الممنوحة و الناتجة عن أسباب عامة لا يمكن التحكم فيها، أو أسباب مهنية مرتبطة بالتطورات التكنولوجية الحاصلة، أو أسباب خاصة بالمقترض نفسه ، أو عن أسباب ناتجة عن البلد الذي يمارس فيه المقترض نشاطه أو ما يعرف بخطر البلد، وفي ضوء هذه الدراسة تم التوصل الى النتائج الموالية :

- يتمثل التعثر في إخلال العميل القرض بالشروط التعاقدية مع البنك، ومن ثم فإنه من الضروري أن يتأكد البنك من أن الشروط الواردة فيه تتضمن حقوقه من جهة وجهة تراعي ظروف المقترض وقدرته على السداد من جهة أخرى.
- حالات التعثر تحدث نتيجة ظروف غير متوقعة عند منح الائتمان.
- قد ينجم تعثر القرض من سوء نية العميل أو وقوع أحداث خارجة عن سيطرة المقترض و ارادته .
- ينبغي أن يعتمد ساد القرض على قدرة المشروع المول على توليد تدفقات نقدية تمكن المقترض من الوفاء بالتزاماته تجاه البنك، وهما يؤكد أهمية الاعتماد على القدرة الإيرادية للمشروع الممول وليس على الضمانات المقدمة له .
- عدم التشدد في اتخاذ الاجراءات القانونية ومتابعة العمل المتعثرين من جانب البنوك التجارية .

تعد البنوك من أقدم المؤسسات المالية الحيوية التي لها دور أساسي في الحياة الاقتصادية وتوفير متطلبات التنمية باعتبارها احد محاورها الكبرى، فهي تلعب دورا استراتيجيا في تنفيذ أهداف ومكونات السياسة المالية للدولة إذ أنها ساهمت في إنشاء الشركات وتمويلها، حيث أن الائتمان الذي تزوده للاقتصاد يساهم مباشرة في تطوير هذا الأخير وتحقيق التنمية، فالقطاع المصرفي يحتل مكانة بارزة في دورة إنتاج وتراكم الثروة الوطنية.

وبناءا علي ذلك فان نجاح انتقال الاقتصاد الموجه إلي اقتصاد تحكمه قوانين السوق يستلزم بالضرورة وجود قطاع مالي فعال غير أن الواقع المعاش، كشف عن عدم خبرة وكفاءة وربحية البنوك الجزائرية مما أدى للاختلال والمساس بسمعة القطاع البنكي و تفاقم الصعوبات التي ألمت بالاقتصاد ككل.

أمام هذه الوضعية، ألزمت الإصلاحات الاقتصادية إعادة النظر في الهيكلة الداخلية للبنوك ومراجعة أنظمة المعلومات المستخدمة فيها وكذا تحديد أهداف واضحة في إطار التحولات الاقتصادية،غير انه في الجزائر لم تطور الرقابة البنكية بعد، بسبب الحماية التي أمنتها الدولة للبنوك العمومية لمدة طويلة إضافة إلى الصعوبات المالية التي تعاني منها أهم العوامل النظام البنكي، وكذا ضعف الإمكانيات العلمية والعملية للبنوك .

وبناء عليه لابد من تطبيق جيد وفعال لنظام الرقابة الداخلية لأنها تعد خطة متكاملة لتنظيم الوسائل والإجراءات التي يقرر البنك إتباعها للمحافظة علي الأصول والتحقق من صحة البيانات المحاسبية و القوائم المالية المتعلقة بها .

ولضمان تنفيذ صحيح لمهمة الرقابة الداخلية تلجأ الإدارة إلي تقييم مستمر يسمح بالتحقق من سلامة و فعالية إجراءات الرقابة في المؤسسة، وذلك عن طريق خدمات المراجعة ومراقبة التسيير، التي تهدف أساسا إلي فحص نظام المعلومات و التأكد من صحة وصدق القوائم المالية، طبقا لمجموعة من المعايير و المبادئ العلمية التي تساعد في الحكم و إبداء الرأي في

مدى مصداقية و جودة المعلومات المستخدمة في المؤسسة و يمكن القول أنه لا تخضع البنوك الجزائرية العمومية لأي شكل من أشكال التفتيش والتدقيق الداخلي الشامل، ويعود ذلك لنقص الكفاءات والوسائل البشرية والتقنية المتاحة لأقسام المراجعة والتفتيش في البنوك .

وبالتالي فان أهم النقائص المسجلة في البنوك العمومية هي قلة الكفاءات المهنية التي تسمح بتطوير القطاع ،أي أنه لابد من التحكم التقني في سير العمليات البنكية و كذا القوانين المعتمدة في القطاع، فهذا التحكم يسمح للبنك بمواجهة التغيرات بشكل عقلاني , الشيء الذي يخفض من عواقب المخاطر البنكية.

هذا ولقد تم الكشف من خلال الرقابة البنكية عن أهم المخاطر التي تتحملها البنوك و المتعلقة خاصة بعمليات منح القروض، التي أدت بالبنوك العمومية إلى تحمل أعباء وخسائر معتبرة .

فمن المعلوم أن القطاع البنكي الجزائري قد فرضت عليه توجيهات اقتصادية تخلو من الربحية التجارية الشيء الذي منع وجود دراسات وتحليل للمخاطر لضمان تحقيق الحقوق.

ومن كل ما سبق توصلنا إلى النتائج و التوصيات التالية:

أولا–النتائـج:

من خلال استعراض مختلف عناصر الفصول الثلاثة المشكلة لموضوع البحث تم استخلاص بعض النتائج التالية:

– يعتبر نظام الرقابة الداخلية، غير فعال ويعود ذلك لعدة أسباب وهذا ما تم التطرق إليه من خلال تقييم نظام الرقابة الداخلية:

أ– عدم الالتزام بالهيكل التنظيمي.

ب– تداخل المهام.

ج- عدم ملائمة عدد العمال لحجم العمليات حيث نلاحظ عامل يقوم بعدة عمليات تفوق طاقته و غير متجانسة.

و عليه عدم وجود مراكز المسؤولية على مستوى المصالح.

- أن الرقابة الداخلية من الأساليب الفعالة في تسير البنوك ومن خلال العرض تم التوصل إلى تأكيد ذلك يعني أن النظام الرقابة الداخلية يمثل جميع السياسات و الإجراءات والقوانين التي تتبناها المؤسسة لتحقيق أهدافها بكفاءة وفاعلية.

- أن الرقابة الداخلية تساهم في اكتشاف مختلف الثغرات الإدارية والمحاسبية وتفادي الأخطار وهذاماتبينبوضوحمنخلال المقوماتالأساسيةلنظام الرقابةالداخليةالفعال، و الإجراءات والأساليبالمستخدمةوباعتبارهأداةللتأكدمنمدىملائمةوصدقالمعلومات المحاسبيةالماليةوصحةودقةالقوائم الماليةالمستخدمة وعليه تفادي مختلف الأخطار.

- إن استخدام الرقابة الداخلية يؤدي إلي اتخاذ القرارات الصحيحة وهذا صحيح حيث الالتزام بالرقابة الداخلية يمكن الإدارة من معرفة نقاط القوة و الضعف في المؤسسة وهذا ما يساعد في عملية اتخاذ القرارات الصائبة.

- إن نظام الرقابة الداخلية له دور فعال في تقييم أداء البنوك و المؤسسات المالية ، وهذا من خلال احترام السياسات و القوانين، كذلك التعرف على تحقيق الأهداف المرسومة و الكشف على ما يقع من انحرافات و تلاعبات و ما قد يكون في الأداء من قصور وذلك باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة وفي الوقت المناسب.

ثانيا- الاقتراحات:

من خلال التعرض لمختلف أجزاء البحث تكون الاقتراحات كالتالي:

- استحداث خلية مراجعة لتقييم عمل الرقابة الداخلية و التدقيق في صحة و مصداقية المعلومات.

- علم الموظفين بالسياسات والإجراءات.
- إدراك الموظف لنطاق اختصاصه.
- العمل على جعل نظام الرقابة الداخلية للوكالة أكثر تكاملا و انسجاما من خلال تطوير أنظمته الفرعية الأساسية المتعلقة بالجوانب الإدارية و المحاسبية ، و المالية و جعلها تتماشى مع طبيعة نشاطه و حجمه و إمكانياته المادية و البشرية.
- زيادة عدد العمال بالوكالة بشرط أن تتوفر فيهم المؤهلات اللازمة لتحمل مسؤولية العمل في القطاع المصرفي.
- التحسين من الخدمات البنكية للعملاء (الاستقبال، سهولة الإجراءات، السرية...الخ).

ثالثا – أفاق البحث :

في الأخير نشير إلى أن دراستنا هذه لاتخلوامنالنقائصبسبب عدمالقدرةلتناولكلشيءبالتفصيل والتوضيح بشكل أعمق وعليه نقترح بعض المواضيع للبحث والدراسة تصب في نفس هذا السياق والتي منها:

–دورالمراجعة الداخلية المصرفية في تطوير أداء البنوك.

- دورأنظمةالرقابةفيالتحكمبالمخاطر.
- نظامالرقابةالداخليةوأثرهعلىالهيكلالتنظيمي.

المصادر باللغة العربية

أولا: الكتب

1. أحمد علي دغيم، اقتصاديات البنوك مع نظام نقدى وإقتصادي عالمي جديد ،مكتبة مدبولي، القاهرة، 2001.
2. احمد محمد مخلوف، المراجعة الداخلية في ظل "المعايير الدولية للمراجعة الداخلية "(في البنوك التجاري الأردنية)، كلية العلوم التجارية والتسيير، جامعة االجزائر، 2006-2007.
3. بخراز يعدل فريدة، تقنيات وسياسات التسيير المصرفي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
4. بوعتروس عبد الحق، الوجيز في البنوك التجارية، جامعة منتوري، قسنطينة، 2000.
5. جميل أحمد توفيق، إدارة الأعمال مدخل وظيفي، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1999.
6. حامد طلبة محمد أبو هيبة، أصول المراجعة، دار زمزم ناشرون وموزعون، الأردن، الطبعة الأولى، 2011.
7. خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية، الطرق المحاسبية الحديثة، عمان، دار وائل للنشر الأردن، الطبعة الثانية، 1998.
8. خالد أمين عبد الله، علم تدقيق المحاسبات من الناحية النظرية والعلمية، ط2، دار وائل للطباعة والنشر، عمان، الأردن، 2001.
9. الدهراوي كمال الدين مصطفى، دراسات متقدمة في المحاسبة والمراجعة، الدار الجامعية الإسكندرية، 2001.

10. رشيد صالح عبد الفتاح، "البنوك الشاملة وتطوير دور الجهاز المصرفي المصري"، دار النهضة العربية، الطبعة 01، الإسكندرية، 2000.
11. زاهر عبد الرحيم عاطف، الرقابة على الأعمال الإدارية، دار الراية للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، الأردن، 2009.
12. زينب عوض الله، أسامة محمد الفولي، أساسيات الاقتصاد النقدي والمصرفي، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2003.
13. شاكر قزويني،محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.
14. الصحن عبد الفتاح نور أحمد، الرقابة ومراجعة الحسابات، مؤسسة شباب الجامعة للطباعة والنشر، الأسكندرية، بدون سنة النشر.
15. الصميدعي محمود جاسم، يوسف ردينة عثمان، التسويق المصرفي، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثانية، 2006.
16. طارق المجذوب، الإدارة العامة، العملية الإدارية والوظيفة العامة والإصلاح الإداري، منشورات الحلبي، بيروت، دون سنة نشر.
17. طارق عبد العال حماد، تقييم أداء البنوك التجارية: تحليل العائد والمحاضرة ،كلية التجارة، الإسكندرية، جامعة عين الشمس، الدار الجامعية، 2003.
18. طلعت أسعد عبد الحميد، الإدارة الفعالية لخدمات البنوك الشاملة، القاهرة، مكتبة الشقري.1998.
19. عبد السلام أبو قحف، أساسات التنظيم والإدارة، الدار الجامعية الجديدة، الإسكندرية،2002.
20. عبد السلام عبد الله سعيد أبو سرعة، التكامل بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم تجارية، 2010.

21. عبد الغفار حنفي ورسمية قرياقص، أسواق المال، الإسكندرية، الدار الجامعية، 2000.

22. عبد الغفار حنفي، أساسيات إدارة المنظمات، الدار الجامعية، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 2000.

23. عبد الوهاب نصر شحاتة السيد شحاتة، دراسات متقدمة في مراجعة الحسابات وتكنولوجيا المعلومات لإسكندرية، الدار الجامعية، 2003.

24. عطا الله احمد سويلم الحسبان، الرقابة الداخلية والتدقيق في بيئة تكنولوجيا المعلومات، دار الرايا للنشر والتوزيع، الأردن، ط1، 2009.

25. فائق شقير، عاطف الأخرس، عبد الرحمن السالم، "محاسبة البنوك"، دار المسيرة، الطبعة الأولى، عمان2000.

26. فتحي رزق السوافيري، الاتجاهات الحديثة في الرقابة و المراجعة الداخلية، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، 2002.

27. فيصل حسونة، إدارة الموارد البشرية، دار أسامة للنشر، عمان، الأردن، ط1، 2008.

28. القزويني شاكر، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الطبعة الرابعة، 2008.

29. محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، الإطار النظري والممارسة التطبيقية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر،2000.

30. محمد السيد سرايا، أصول و قواعد المراجعة و التدقيق الشامل، ط1، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 2007.

31. محمد سمير الصبان، مبادئ المحاسبية المالية كنظام للمعلومات، مكتبة الوفاء القانونية للنشر، ط 1، الاسكندرية، مصر.

32. محمد طواهر التهامي ومسعود صديقي، المراجعة وتدقيق الحسابات، الإطار النظري والممارسات التطبيقية،2005.

33. محمد عبد الفتاح الصيرفي، إدارة البنوك، دار النشر، الطبعة الأولى، عمان، 2006.

34. محمد فريد الصحن وآخرون، مبادئ الإدارة، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000– 1999.

35. مصطفى رضا عبد الرحمان ويحيى أحمد قللي، مبادئ المحاسبة المالية، الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 1996.

36. منير محمد الجهيني، ممدوح محمد الجهيني، "البنوك الالكترونية"، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية 2005.

37. موسى خليل، أسس الإدارة المعاصرة، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت لبنان، ط1، 2005.

38. وجدي حامد حجازى، أصول المراجعة الداخلية مدخل عملي تطبيقي، دار التعليم الجامعي للنشر، مصر، 2010 .

39. وليم توماس، أمر سون هنكي، المراجعة بين النظرية والتطبيق، تعريب ومراجعة أحمد حامد حجاج، كمال الدين سعيد، الكتاب الأول، دار المريخ للنشر، القاهرة. مصر ،2006 .

40. يوسف محمود جربوع، مراجعة الحسابات بين النظرية والتطبيق، الطبعة الأولى، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008.

ثانيا: المذكرات والأطروحات

41. أحمد بن صالح بن هليل الحربي، الرقابة الادارية وعلاقتها بكفاءة الاداء، كلية الدراسات العليا، قسم العلوم الادارية، جامعة نايف العربية للعلوم الامنية، مذكرة ماجستير، 2003، ص 44.

42. بوطورة فضيلة، دراسة وتقييم فعالية نظام الرقابة الداخلية في البنوك ،المسيلة، رسالة ماجستير ،كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، 2007.

43. شدري معمر سعاد، دور المراجعة الداخلية المالية في تقييم الأداء في المؤسسة الاقتصادية، رسالة ماجستير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2009.

44. عزوز ميلود، دور المراجعة في تقييم أداء نظام الرقابة الداخلية في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة الماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سكيكدة، الجزائر، 2007.

المراجع باللغة الفرنسية:

45. Abdelkrim Sadek،Le système Bancaire Algérien، la nouvelle réglementation ،Alger, 2004.

الملخص:

تعتبر البنوك التجارية من اهم المؤسسات التي ترتكز عليها اقتصاديات الدول بإعتبار البنك الوحدة الفعالة لتنمية وتطوير الاقتصاد، ومن خلال تحقيق أهداف معينة عن طريق تطوير أساليب وإجراءات العمليات البنكية وذلك بإستخدام الموارد المالية وكذا البشرية، ومن ثم إستمرار حياة البنك مدة أطول وبطرق أنجع، وذلك بإيجاد أنظمة وطرق تساعد على إستمرارية البنك والتصدي للأخطار وحتى تفاديها ومن بينها الرقابة الداخلية.

حيث تعد الرقابة الداخلية أداة لتحسين أداء البنوك التجارية وكذا تحسين مردوديتها كما تكمن الاهمية في إكتشاف المخاطر ومواطن الضعف وبتالي التعرف على أسبابها ومحاولة القضاء عليها حتى لاتعيق نشاط البنوك وذلك بإتباع إجراءات واختيارات مناسبة.

الكلمات المفتاحية: البنوك التجارية، الرقابة الداخلية، المراجعة الداخلية والخارجية.

Summary:

Commercial banks is one of the Institutions that underpin Economies of the countries considering Effective for the development of the economy Unity Bank It is through the achievement of certain goals through Development of methods and procedures of banking operations and using the human and financial resources as well as And then the bank continued for longer life and the most effective ways By finding ways and systems help to the continuity of the bank and to address the dangers of and even avoided, including internal control.

Where is the internal control tool to improve Commercial banks, as well as improve performance profitability The importance lies in the discovery of risks and vulnerabilities And by following identify the causes and try to eliminate them until the banks Ataiq Activity And by following the procedures and appropriate choices.

Key words: Commercial banks, Internal Control, Internal and external audit.